



تمهيد :

شكل القرآن بلغته البليغة وبيانه المعجز نقطة التقاء لكثير من العلوم التي انطلقت منه وإليه؛ فكان هو الباعث الأول على تطورها و تفرعها ، فهو الموضوع الكوني الذي حوى كل العلوم التي عمل الإنسان منذ وجوده على طلبها و تدارسها. حيث نشأت في ظل الدراسات القرآنية و اللغوية علوم البلاغة و القراءات و التفسير و الأصول .

ظل القرآن الأزلي الذي لا ينضب معينه، ولا ينعدم دليله، إذ يلجأ إليه البلاغي لاستخراج حلقات المعنى و تتبعها، كما عمد إليه المفسر يجمع بين أحكام النحو و قوة المعنى، إذ يقف عند هذه الآية أو تلك لاستخلاص حكم شرعي بالرجوع إلى المعنى الذي يفيد من النظم. و يرتقي الأصولي بأصناف الدلالات النصية .

لقد تعددت الأساليب وتوحد الهدف؛ فالسعي نحو طلب المعنى كان مطلباً لكثير من الدراسات اللسانية و الفقهية .

وأصبح من المؤكد لدى الدارسين أن كلَّ مطلب من هذا القبيل ليس سهل المنال لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بلغة العرب شعراً و نثراً و مصدري التشريع القرآن و السنة هذه المدونة الضخمة تحتاج إلى منهج استقصائي شامل للوقوف على كثير من الظواهر اللغوية من أجل ضبط المعنى و درجاته و الوقوف على دوره في توجيه الأحكام النحوية .

فالباعث على هذا الطرح هو الوقوف على طبيعة الحكم النحوي عند علماء البلاغة و التفسير و الأصول ؛ ذلك أن الشائع عن هؤلاء أنهم خدموا المعنى بأساليب متعددة وربطوه باللفظ. فكانت الدراسات اللغوية التي قدموها من أهم الدراسات خدمة للقرآن و اللغة العربية .

فما هي الخصائص النحوية التي اتسمت بها دراسات البلاغيين و علماء التفسير، و علماء الأصول؟ وكيف نظر هؤلاء إلى الحكم النحوي؟ وبأي منهج تمت دراستهم لنحو اللغة و تراكيبيها؟.

## المبحث الأول: الأحكام النحوية عند علماء البلاغة .

تقوم البلاغة موضوعا و منهجا على بعث التراث اللغوي ودارسته، بتوفير جملة أدوات معرفية و منهجية، لالتماس سبيل التراكيب العربية بحثا عن المعنى أو جملة المعاني فما أخطأه النحو من أهداف تلقفته البلاغة، وراحت ترسم منهجا قويا في تتبع أحوال المسند و المسند إليه من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتعريف و تكبير ثم الوقوف عند متعلقات الفعل، وكذا بيان وجوه الخبر والإنشاء، والأمر والنهي، والاستفهام والتعجب و الذي عليه الدرس النحوي أن نقف عند حدود التفكير البلاغي ودوره في بيان وجوه المعاني ودرجاته التي تتفاوت من تركيب إلى آخر، ثم العمل على رصد القيم الدلالية التي اهتم بها البلاغي باستنطاق النصوص اللغوية شعرا و نثرا .

إن الفرضية التي طرحها البحث هنا هي محاولة تتبع منهج البلاغيين وطريقة تفكيرهم في التعامل مع المسائل النحوية . فالأمر ليس وضع الألفاظ بإزاء المعاني وإنما مراعاة شأن التركيب وما ينشأ عنه من علاقات. وهذا الإتجاه لم تتضح معالمه إلا مع نهاية القرن الرابع عند عبد القاهر. الذي لم يلتفت إليه النحاة لأنهم انشغلوا بمسائل الكتاب وعكفوا عليه طيلة ثلاثة قرون يتدارسونه و اتسم عملهم بالتحليل الشكلي دون التعمق في أصول النظرية النحوية التي أسس لها سيبويه .

فالنموذج الذي طرحه هنا هو ربط هذه النظرية النحوية بنظرية النظم من خلال عرض مجهودات علماء البلاغة و الوقوف على الشواهد التي لها ارتباط مباشر بالأحكام النحوية .

المطلب الأول: النحو عند البلاغيين من التقسيم الخارجي الإعرابي إلى التحليلالداخلي للجملة :

شكّلت الجملة محورا أساسيا لدراسات البلاغيين الذين كانوا ينصرفون للبحث عن المعنى إلى الجملة و يبحثون في استقصاء شامل عما تنتجه من علاقات وظيفية. ويزداد المعنى قوة كلما تحقق النظم و التآلف بين عناصر الجملة .

و الواضح من خلال تتبع عمل النحاة أنهم التزموا مسلكا يكاد يكون واحدا تمثل في رسم خطوات المنهج المعياري ، أو الوصفي و تمثلهما مع مادة النحو التي يمتلكونها و يوجهونها حسب ما يقتضيه هذان المنهجان دون أن يتحول العمل إلى بلاغة مع بعض الإشارات التي يعرضون لها ، و يخرجون بها لتوضيح حكم أو بيان علة .

فالقنود التي فرضت عليهم في النحو كانت من داخله ، وبالتحديد نظرية العامل التي رتبت النحو في مداراتها و تحكمت في توجهات النحاة لا سيما في مؤلفاتهم التعليمية .

استثمرت الجهود النحوية لمدارسة النص القرآني، وبيان إعجازه و الوقوف عند حقيقة نظمه، فقام الدرس النحوي إلى جانب الدرس البلاغي و صار علما منفردا بخدمة الجملة و النص ، يقوم على التوسع في استثمار المسائل النحوية من إسناد ، و تقديم و تأخير، و خبر و إنشاء، و نفي و إثبات. وهذا عبد القاهر يؤكد على الصلة الوثيقة بين النحو و البلاغة يقول : " فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، و يدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه في حقه ... فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو صف بمزية وفضل فيه، إلا و أنت تجد مرجع تلك الصحة، و ذلك الفساد، و تلك المزية، و ذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه ، و وجدته يدخل في أصل من أصوله ، و يتصل بباب من أبوابه " 1 .

فالبلاغة قامت على استكشاف ما لم يستوعبه النحو وما لم تستوعبه المعايير المنطقية  
الصرف<sup>1</sup> .

**1- الإسناد:** تعكس علاقة الإسناد التي وصفت بأنها تجريدية، التصور العقلي ودوره في تفسير الظواهر المحيطة به؛ إذ أنه العلاقة الخفية بين طرفي الجملة هما: المسند و المسند إليه، فهما يعكسان المفهوم و يعملان على نقله إلى المتلقي بتشكيل صورة ذهنية تنقل عن طريق تخير اللفظ .

و يمثل الإسناد الصورة المثلى للجملة، إذا اصطح على المسند إليه " المحكوم عليه ، أو المخبر عنه أو صاحب الأمر المتحدث عنه، و هو المبتدأ أو ما قام مقامه في الجملة الاسمية و الفاعل أو ما قام مقامه في الجملة الفعلية "<sup>2</sup> .

و اصطح على المسند " المحكوم به"، أو " المخبر به"، أو هو الأمر المعطى إلى المسند إليه، و هو الخبر أو ما قام مقامه في الجملة الاسمية، و الفعل أو ما قام مقامه في الجملة الفعلية<sup>3</sup> و العلاقة المعنوية الرابطة بينهما تسمى إسنادا .

تفهم فكرة الإسناد عند النحاة من خلال تعريفهم للجملة فهي " عبارة عن الفعل و فاعله كـ " قام زيد " ، و المبتدأ و الخبر " كزيد قائم " و ما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضرب اللص " و " أقائم الزيدان ؟" ، وكان زيد قائما، وظننته قائما "<sup>4</sup> .

فالإسناد لا ينحصر في مجرد الربط بين عنصرين، و إنما يمتد إلى غاية تحقيق المعنى الذي يحسن السكوت عنده .

و قد جعل ابن يعيش الإسناد أعم من الخبر " لأن الإسناد يشمل الخبر ، و غيره من الأمر و النهي و الاستفهام ، فكل خبر مسند و ليس كل مسند خبرا "<sup>5</sup> .

و للإسناد جهتان، الأولى تطلبها الصناعة، و الثانية جهة يطلبها المعنى. فأما الصناعة فإنها تقتضي أن الفعل " قم " مسند إلى المخاطب ( أنت ) .

1 - محمد العمري، البلاغة العربية أصولها و امتداداتها، إفريقيا الشرق- المغرب، 1999م، ص22 .

2 - وليد قصاب، البلاغة العربية - علم المعاني، دار القلم للنشر و التوزيع دبي، ط1، 1419 هـ- 1998م ص21 .

3 - المرجع نفسه ، الموضع نفسه .

4 - مغني اللبيب ، ج2 ، ص431 .

5 - شرح المفصل ، ج1 ، ص72 .

و أما المعنى - حسب ابن يعيش - فهو إسناد الفعل في الحقيقة إلى المتكلم الذي عبر عنه بقوله: " اطلب قيامك<sup>1</sup> .

و الذي يذهب إليه ابن يعيش أبعد من هذا، إذ يشكل الإسناد لديه تصورا شاملا من العلاقات المتعددة إذ تتفرع روابطه لتضم الإنشاء و الخبر و الاستفهام و الأمر و النهي حيث يمثل الإسناد جوهر العملية الابلاغية .

فالنحاة منذ سيبويه شعروا بالقيمة النحوية و الدلالية للإسناد، وجعلوا منه معيارا لتمييز الكلام من الجملة<sup>2</sup> و نظروا إلى مؤلفات الجملة و عناصرها، وإلى الحروف التي تدخل عليها ، و تتعلق بالإسناد الذي يرد بعدها فتدل على توجه المتكلم و اعتقاده، فيكون المعنى إثباتا، أو نفيا أو استفهاما، أو نهيا، أو أمرا. ثم إن المعنى يحصل في زمن معين وإذا أراد مزيدا من التخصيص، طلب حروفا تجعله كذلك نحو : السين، وسوف في قولنا : سنقوم بالعمل أو سوف نقوم بالعمل . " فإذا قلت إنني ، ولعني ، ولكنني ، وليتني ، لأن إن وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها إنما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ<sup>3</sup> .

فهذه الحروف إنما جاءت لإفادة معنى في التركيب ، تنقل ما في نفس المتكلم من علم و شك و يقين ،...و" هذه الأفعال إنما جنن لعلم أو شك و لم يرد فعلا سلف منه إلى إنسان يبتدئه<sup>4</sup> .

و إلى الاتجاه نفسه يذهب ابن يعيش الذي يقول : " إن حروف المعاني ...جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز و الاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضا

عن أعطف وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهم ... " <sup>1</sup>.

1 - شرح المفصل ، ج 1 ، ص 72 .

2 - خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، دراسة نحوية تداولية ، جامعة منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع - تونس - ط1 - 1421 هـ - 2001م ، ص 194 .

3 - الفرق بين الكلام و الجملة يتجلى في قول الرضي " أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا... و الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته " شرح الكافية ، ج 1 ، ص 31-32 .

4 - الكتاب ، ج 2 ، ص 368 .

فكل هذه الأدوات الداخلة في حكم الإسناد ، هي إسناد على إسناد " فأما الإسناد الأول فهو إسناد إلى المتكلم وهو إنشاء للإسناد الثاني الذي يمثل القضية أو الإسناد الإحالي<sup>2</sup>.

و إذا أخذنا بهذا الافتراض ، فإننا نخلص إلى أن الإسناد يحقق سلمية الأحكام النحوية ؛ من أحكام لفظية إلى أحكام تركيبية لتصل إلى تحقيق الأحكام الدلالية المتصلة بإنجاز الفعل الكلامي .

فالإسناد يمثل نظاما جوهريا ارتبط هدفه ووجوده بالحكم النحوي ، لأنه اتصل بالمعنى مباشرة ووسعه ، وعمق حضور عناصر التركيب المتألفة .

### المطلب الثاني: الحذف و الأحكام التركيبية .

درس البلاغيون متعلقات الفعل ، وتتبعوها بدقة ، وتوصلوا إلى أن أحوالها مرتبطة بأغراض المتكلم أو المتلقي ودورهما في توجيه المعنى وفق مقتضيات الحال . يقول السكاكي عن ترك المفعول به : " وأما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو : القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، وأنه أحد أنواع سحر الكلام ، حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى كقولهم في باب المبالغة: فلان يعطي و يمنع ، ويصل ويقطع ، و يبني و يهدم ، ويغني و يعدم، وقوله عز قائلا : ( **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ**)<sup>3</sup> أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو : فلان يعطي إلى معنى ، يفعل الإعطاء ... لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره<sup>4</sup>.

و الذي يعنيه السكاكي بالحذف للاختصار، أي الحذف بدليل و إلى مثل هذا يذهب ابن هشام الذي لا يختلف في طرحه عن السكاكي أو غيره من البلاغيين يقول : " جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا و اقتصارا، ويريدون بالاختصار

1 - شرح المفصل ، ج4 ، ص453 .

2 - خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة ، ص209 .

3 - يونس / 25.

4 - مفتاح العلوم ، ص228-229 .

الحذف لدليل، وبالافتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو (كُلُوا واشْرَبُوا من رزق الله)<sup>1</sup>.

أي أوقعوا هذين الفعلين ... والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل الكون عام ، فيقال حصل حريق أو نهب، و تارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما و لا يذكر المفعول، ولا ينوى<sup>2</sup>.

فالقصد إلى التعميم والامتناع هو ما يعنيه ابن هشام تعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه .

و قد اتخذت النظرية النحوية العربية من الحذف أساسا لتوليد تراكيب جديدة نحو تنزيل المتعدي منزلة اللازم .

و إذا أردنا أن ندرك تصور النحاة و البلاغيين للحذف ، يجب الوقوف على عدة مرتكزات نصية استخلصناها من النصين السابقين و هي :

1. دور المتكلم في توجيه الحذف مع مراعاة المتلقي وضرورة علمه بالمحذوف .

2. مراعاة ظروف و مقتضيات الحذف .

3. توفر القرائن الحالية التي تقوم مقام اللفظ و تبيح الحذف .

و يمكن إضافة أدلة أخرى ذكرها النحاة وثبَّتْ عليها البلاغيون وعدوها لازمة في مسألة الحذف منها :

1. **الدليل اللفظي** : ويشترط أن يكون اللفظ الدليل مطابقا للمحذوف .

2. **الدليل الصناعي** : ونقصد به المعرفة النحوية؛ إذ لا يدرك المحذوف ما لم يكن للمتلقي و المتكلم إمام بقواعد النحو .

3. **الدليل المنطقي العقلي** : وهو أن لا يتعارض تقدير المحذوف مع صحة الكلام ، فيقع المتكلم في تناقض ، يجعل الكلام الذي ينشئه مبهما .

1 - البقرة/60 .

2 - مغني اللبيب ، ج2 ، ص702 .



أدرك الجرجاني لطائف الصنعة وقوة المعنى التي تحدث بترك المفعول به، و يقر بأن نتائج الحذف ليست لها نهاية<sup>1</sup>.

فتتبع أغراض الحذف يلزمنا بكثير من الشروط التي تحرر المعنى أو تقيدته نبيها فيما يلي:

1. حذف المفعول به كان لإفادة الوجود المجرد في الشيء<sup>2</sup>.
  2. إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق و على الجملة<sup>3</sup>.
  3. القصدية في إثبات المعنى واحتمالات الإخبار؛ إذ الخبر يحتمل أن يكون واقعا منه ، أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه .
  4. الذكر ينقص من المعنى ويغيره ؛ فإذا قلنا: فلان يعطي الدراهم، خصصنا الإعطاء للدراهم، أو أدخلنا الدراهم في عطائه، مع احتمالات خروج هذا العطاء إلى غيره من العطاءات على وجه الحقيقة لا الاحتمال .
- وللجرجاني مذهب عظيم في تتبع الأغراض واستخلاص المعاني و تصنيف مراتب المفعول المحذوف فهو على نوعين هما :

- 1- مفعول مقصود قصده معلوم، يحذف من اللفظ لدلالة الحال عليه نحو: أصغيت إليه.
- 2- مفعول معلوم مقصود قصده، ومدلوله أنك لا تملك مفعولا سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام . ومثاله قولك ، أضربت زيدا ؟ فأنت لا تتكر وقوع الضرب من المخاطب ، وإنما تتكر أن يكون قد وقع الضرب منه على زيد<sup>4</sup>.

يتجاوز الحذف حدود التركيب ودلالته عند الجرجاني إلى الآثار النفسية التي يتركها في المتلقي و بالتالي فإن المعنى عنده أوسع من ذلك الذي يطلبه النحوي ، إذ يتعداه إلى المستوى التداولي، فعملية الحذف عملية دلالية " معنوية دقيقة يأتيها المتخاطبان - المتكلم مضمرا حاذفا و المخاطب مؤولا - و هي عملية تأويل تقوم على عملية تأويل

1 - الدلائل ، ص125 .

2 - المصدر نفسه ، ص127 .

3 - المصدر نفسه ، الموضوع نفسه.

4 - المصدر نفسه ، ص129-130 .

أخرى متقدمة عليها و ليست مجرد عملية ملء الفراغ بعنصر معلوم من سابق المقال أو لاحقه أو من شهادة الحال "1.

### المطلب الثالث: التقديم و التأخير و تغيير الحكم النحوي .

ارتبط التقديم و التأخير بضوابط الأحكام النحوية، و شروط توجيهها، إذ يمثل قرينة لفظية نحصل بواسطتها على التوسيع في الأحكام النحوية و طرائقها، من ذلك ما ذكره الجرجاني أن التقديم و التأخير على نوعين :

1. تقديم على نية التأخير، وفيه يلتزم الحكم النحوي صورة واحدة .

2. تقديم ليس على نية التأخير، وفيه يكون الحكم النحوي متغيرا؛ إذ تنتقل العناصر الوظيفية من حكم إلى آخر. كأن تجعل المبتدأ خبرا و الخبر مبتدأ، نحو: زيد المنطلق و المنطلق زيد، و زيد ضربته، و ضربت زيدا<sup>2</sup>.

و ترجع هذه اللفظات الدلالية إلى سببويه الذي يذكر الفاعل و المفعول بقوله : " كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى و إن كان جميعا يهمنهم و يعنينا<sup>3</sup> .

إلا أن النحاة لم يتجاوزوا في التقديم و التأخير شرط الاهتمام به إلى معرفة سبب الاهتمام و موضعه، و بذلك انحط أمر التقديم و التأخير و صار ضربا من التكلف في تتبعه و النظر فيه<sup>4</sup> و بهذا فإنهم ابتعدوا عن جواهر البلاغة و أثرها في الكلام، فهم قد

هونوا أمر الفصل و الوصل ، و الحذف و الذكر ، و غيرها من المسائل التي تقف على المعاني و تخرجها من دائرة التركيب المغلقة إلى دائرة النص المفتوحة على السياقات و الأحوال و الظروف للحصول على دقة المعنى و بيان جهاته و أغراضه.

أما الجرجاني فقد وقف عند التقديم و التأخير و أسلوب الاستفهام ، الذي بدأ يتداخل ليشكل صورة كلية من أغراض المتكلم الذي يريد أن يستفهم عن أي عنصر يشاء .

إذ تساعده تحرر البنية التركيبية في ترتيب عناصر جملته و ربطها بالأسلوب الاستفهامي من أجل تشكيل الدلالة المقصودة .

1 - محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، المؤسسة العربية للتوزيع تونس ، ط1 ، 1421 هـ - 2001 م ، م 2 ، ص 1174 .

2 - الدلائل ، ص 96-97 .

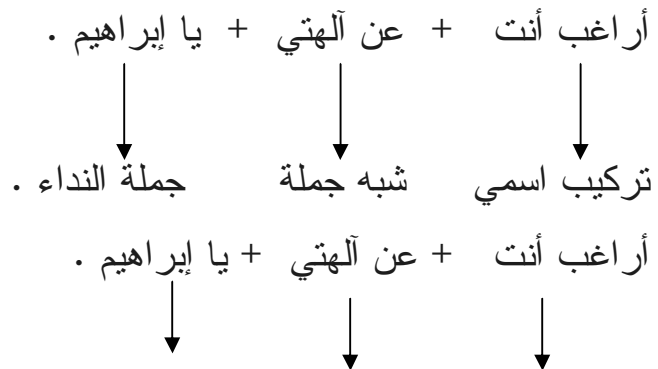
3 - المصدر نفسه ، ص 97 .

4 - المصدر نفسه ، ص 98 .

فإذا كان المقصود من الاستفهام تسليطه على الفعل نحو قوله تعالى: ( أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ )<sup>1</sup> فإنه في الآية ورد استفهاما إنكاريا ارتبط بنفي الفعل في زمن مضى. فغرض الاستفهام قوى من دلالة إنكار الكفار أن يكون المرسل بشرا<sup>2</sup> و كذا الاستفهام في قوله تعالى: (أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ)<sup>3</sup>.  
تقدم الخبر على المبتدأ مع بيان التعجب و الإنكار لرغبته عن آلهته، وأن هذه الآلهة لا ينبغي أن يرغب عنها أحد<sup>4</sup> فالخبر قدم ليقع عليه الاستفهام و يبين الغرض البلاغي من هذا التقديم و التأخير.

يتضح من خلال تحليل تركيب هذه الآية أن اجتماع التقديم و الاستفهام ضاعف من إنتاج المعنى المحصل. و المعنى هنا يخضع لدرجات القوة و الضعف، فكلما اقتربنا من العنصر المرتبط بالاستفهام وضح الغرض وقوي المعنى، وكلما ابتعدنا عنه، أي وقفنا على العناصر التالية ينقص المعنى بدرجات، لأن الاستفهام واقع على الرغبة عن ( الحدث واستمراريته ) ثم على شخص إبراهيم المؤكد بضمير الفصل ( أنت ) و اسم العلم "إبراهيم" بحيث نجد " اسم الفاعل الذي هو الخبر ( راغب ) في قوته "تساوي أنت مع إبراهيم " .

يتوزع المعنى في التركيب توزيعا عادلا، بحيث يمكن تمثيل التصور من خلال المخطط الآتي :



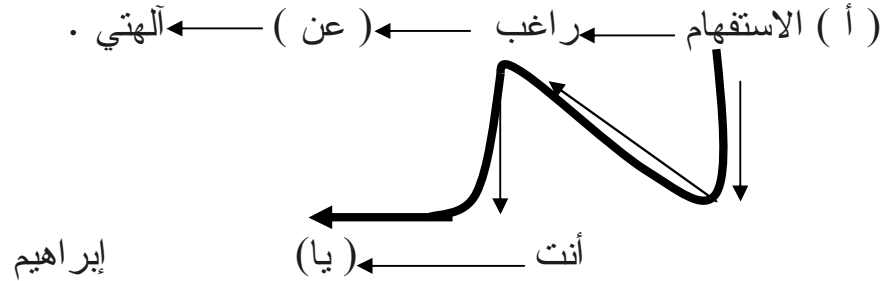
1 - التغابن / 5 .

2 - الكشاف ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ج 4 ، ص 114 .

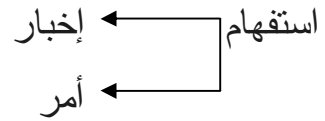
3 - مريم / 46.

4 - الكشاف، ج 2، ص 511.

استفهام (أ) + ( اسم ( راغب ) + ضمير منفصل ( أنت ) + ( حرف جر ( عن ) ) +  
اسم مجرور ( آلهة ) + مضاف + ومضاف إليه ( ي ) + أداة نداء ( يا ) + منادى  
( إبراهيم )) . إذ تتقابل العناصر الآتية :



إذ يسير المعنى للوصول إلى اكتماله في حركة دائرية. ويحتوى التركيب على مدخل  
و مخرج؛ فالمدخل هو استفهام تعجبي انتهى بأمر إلزامي قال تعالى : ( قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ  
عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا )<sup>1</sup>.  
فالمدخل في الآيتين استفهام ولكن المخرج غير ذلك؛ ففي الآية الأولى إخبار وفي الآية  
الثانية أمر. ويمكن القول إن نتائج التركيب ترتبط بمقدماته .



و الذي علينا بيانه أن شرف التقديم و التأخير يختلف في أحواله من جملة فعلية إلى  
جملة اسمية، مع مراعاة الأساليب المرتبطة به من استفهام ونفي وغيرهما .  
يقول الجرجاني مبينا الفوارق بين تقديم اسم، وتقديم فعل " وجملة الأمر أن تقديم الاسم  
يقضي أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قبل. إنه يفعل أو قال: إني أفعل. و أردت ما  
تريده إذا قلت ليس هو بالذي يفعل و ليس مثله يفعل . ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت  
بالفعل فقلت : أفعل - ألا ترى أن الحال أن تزعم أن المعنى في قول الرجل  
لصاحبه: أخرج في هذا الوقت ؟ أنتغرر بنفسك ؟ أتمضي في غير الطريق ؟ أنه أنكر  
أن يكون بمثابة من يفعل ذلك و بموضع من يجيء منه ذلك " <sup>2</sup> .

و معنى ذلك أن جودة التراكيب وقوتها تختلف باختلاف بنية التركيب و نوع العناصر المتألفة، ثم باختلاف المعبرين عن المقاصد، إذ يشكل لدينا بعدا إدراكيا لصورة الذات أو الحدث؛ فإذا قلنا : أفلان فعل هذا ؟ ثم قلنا لآخر : أفعلت هذا ؟ كان المنطلق مختلفا وبالتالي تكون النتيجة مختلفة ، فالتركيبان بمثابة خطين متوازيين لا يلتقيان .

يحمل الاسم المعنى ويوسعه ويكون أكثر شمولية من الفعل ، و إذا تلمسنا التقديم والتأخير مع النفي وقفنا على صورة بلاغية تعكس قدرة اللغة ومستخدميها من المبدعين ، وتبيننا أحكام الجملة ودلالاتها من خلال طرائق التألف. يقول الجرجاني : " إذا قلت: ما فعلت كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول وإذا قلت ما أنا فعلت، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول ... "1.

و مفاده أن هناك نوعين من النفي نفي عام، ونفي خاص، فإذا قلت مثلا : ما ضربت زيدا. كنت قد حققت النفي العام، إذ نفيت عن نفسك ضربه، أو أنه لم يضرب . أما إذا قلت : ما أنا ضربت زيدا . فإنك تكون قد حققت نفيا خاصا ؛ بأن صرفت عن نفسك تهمة ضرب زيد، إلى شخص آخر .

فالمعنى المتداول بين المتكلم و المتلقي يقتضي مراعاة شروط التركيب فيه حتى يستقيم الكلام ، ويبتعد عن التناقض الذي يثبت على قائله التهمة نحو :

1. ما قلت هذا و لا قاله أحد من الناس .

2. و ما ضربت زيدا و لا ضربه أحد سواي .

فهذان التركيبيان يقابلان في دلتهما على التناقض التركيبيين الآتين :

1. لست الضارب زيدا أمس .

2. و لست القائل ذلك و ما قاله أحد من الناس<sup>2</sup>.

فالنفي مع النفي إلغاء له، و أما النفي مع الإثبات إثبات له، كأن تقول : ما زيدا ضربت و لكني أكرمت .

1 - المصدر نفسه، ص108.

2 - الدلائل، ص108.

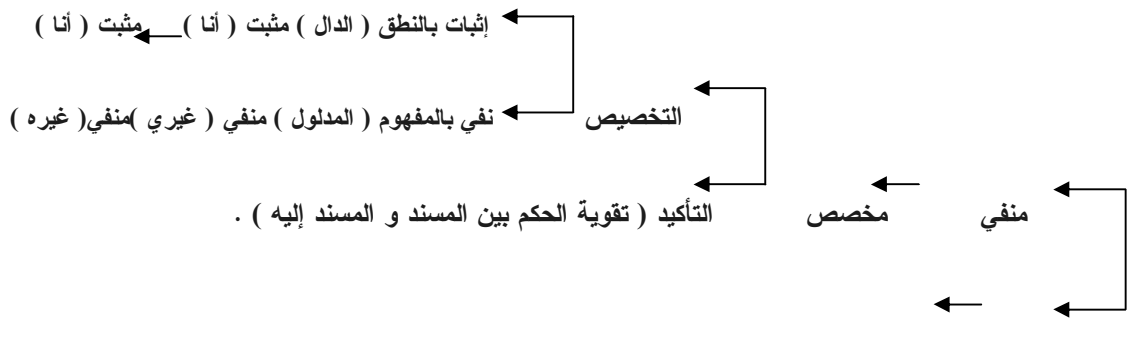
واللافت للنظر أن التقديم والتأخير عمل على تكثيف المعاني باستقطاب الأساليب المختلفة ، وجعل التراكيب ذات دلالات مفتوحة ، تتفاعل فيها العلاقات مستمدة قيمتها من النحو الإبداعي<sup>1</sup> .

فالتركيب تنتظم حسب قوة التعبير وحسن النظم و أن " السر في تفاوت الأساليب يكمن في التفاوت في العلم بمستلزماتها كلها، إذ يحسن التعبير و يسمو بقدر القيمة العلمية الشاملة ، ويتدرج في الحسن حتى يصل إلى الإعجاز"<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: درجات الأحكام النحوية عند البلاغيين.

أدرك البلاغيون بدراسة الأساليب العربية درجات الأحكام النحوية و تنوعاتها، ووقفوا عندها بالتعليل والاستدلال ، وبيّنوا من خلال عرض الشواهد والأمثلة علاقة الحكم النحوي بالمعنى، وأنه يختلف باختلاف التراكيب .  
و الأسلوب محط الدراسة هو تقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه الخبر الفعلي و فيه شروط أوردها الجرجاني<sup>3</sup> نوردتها فيما يلي :

### المخطط



- 1 - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984 م، ص 248 .
- 2 - أحمد رحمانى، نظريات الإعجاز القرآني، مكتبة وهبة - القاهرة - ط1، 1418 هـ - 1998م، ص76.
- 3 - عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط 1 ، 1422هـ - 2001م، ج1، ص 340 - 341.

مثبت منفى (مسند)

التخصيص ← نفي الفعل (أنا)

مثبت (غيري)

← معرفة

فهذا تصور الأحكام النحوية للاستثناء و علاقته بجماليات التقديم و التأخير ، إذ تجتمع فيه عدة علاقات وظيفية منها :

1. الإسناد (قرينة معنوية) نحو : زيد قائم .

2. عود الضمير (قرينة لفظية) نحو : زيد قام أبوه .

و هاتان علاقتان تفيدان تقوية الدلالة في الربط بين المسند و المسند إليه، و الفرق الذي نلمحه بين المعرفة و النكرة، إنه إذا كان المسند إليه معرفة يكون المسند منفيًا أو مثبتًا، وإذا كان مثبتًا فإنه يرد على قسمين : التخصيص و التأكيد، و الفرق بينهما تبرزه قرينة السياق و الحال<sup>1</sup>.

و الاستثناء من بين الأساليب الأكثر تعقيدًا و تداخلًا مع أساليب أخرى نحو النفي و الإثبات، التقديم و التأخير. إذ تألفت هذه الأساليب و انتجت تنوعًا شديدًا في التراكيب و الدلالة .

فخط سير الجرجاني يحقق له مشروعًا ثلاثي الأبعاد؛ متكلم، رسالة ، متلقي، مع بيان ظروف و ملابسات كل من المتكلم، و الرسالة، و المتلقي .

و ما بين المتكلم و المتلقي كلام متداول يخضع لتفسيرات المتلقي و غرض المتكلم. فيكون تحليله وفق ما يلي :

1. أنا قمت - و غرضه من الإثبات قوله : ما قام إلا أنا، إذ حصر القيام في نفسه و لم يشاركه أحد فيه .

2. أنا سعيت في حاجتك - و تفسيره : ما سعى في حاجتك غيري .

و من ثم يتحقق غرضان هما : إثبات و نفي؛ إثبات بالمنطوق ( الدال ) ، أي إثبات تحقيق نسبة الفعل إليه، و نفي بالمفهوم ( المدلول )، أي نفي نسبة الفعل إلى غيره .

ومن ثم فإن التقديم و التأخير أفادا القصر الذي هو فرع من فروع الاستثناء، وتتضح

لنا درجات الحكم من حيث أنواع الاستثناء فيما يلي :

1. الاستثناء التام نحو : تابع المحاضرة الطلبة إلا واحدا، وحكمه النصب .

2. الاستثناء الموجب نحو : قد يهون العمر إلا ساعة .

3. الاستثناء غير الموجب نحو : هل تأخر الطلبة إلا واحد ، وأداة الاستفهام بمعنى

النفى .

4. الاستثناء المقرِّغ : ما حضر إلا واحد . و حكمه الرفع على الفاعلية .

5. الاستثناء المتصل : قرأت الكتاب إلا صفحة .

6. الاستثناء المنقطع : قال تعالى : ( لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لُعْواً إِلَّا سِلاماً )<sup>1</sup>.

فالأحكام النحوية ارتبطت بالمعنى ، وتآلف عناصر التركيب. وأن الدلالة هنا حصرت

في الدلالة العقلية على تعيين النفي في المستثنى من الإثبات، والإثبات من النفي<sup>2</sup>.

#### المطلب الخامس: الأحكام النحوية عند النحاة و البلاغيين .

التقديم والتأخير من أهم الأساليب التي عنى بها النحاة وعلماء البلاغة، ونظروا إلى

أجزاء الجملة من مسند ومسند إليه وما زاد عنهما، وتجاوزوا قاعدة العمدة والفضلة

يقول ابن جني : " ينبغي أن يعلم ما أكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول به أن

يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيد عمرا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على

الفاعل فقالوا : ضرب عمرا زيد. فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه

فقالوا : عمرا ضرب زيد. فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة

وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا : عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئا ينافي كونه

فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : عمرو ضرب زيد فحذفوا ضميره ونووه ولم

ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة و تحاميا لنصبه الدال على

كون غيره صاحب الجملة"<sup>3</sup> .

1 - مريم/62.

2 - عبد الرحمن القرافي، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية -

بيروت، لبنان، ط1 - 1406هـ - 1986م، ص472.

3 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب



يرتقي هذا النص بمراتب المفعول به التي فصل فيها البلاغيون، وذكرها ابن جني مبينا دورها اللساني الوظيفي ، نحاول توضيحه فيما يلي :

### 1- المراتب اللسانية للمفعول به :

إن الرتبة الأصلية للمفعول به هي بعد الفعل و الفاعل ، وهو في عرف النحاة ما زاد على ركني الإسناد ، ولكن هذه الرتبة غير محفوظة بحكم الوظائف النحوية و الدلالية التي يتحكم فيها المتكلم و السامع .

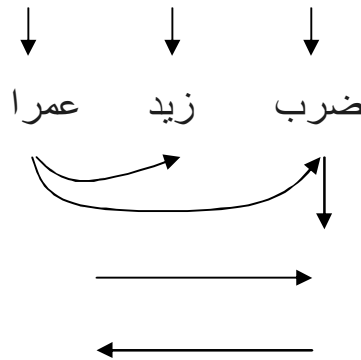
يتدرج المفعول به في تغيير رتبته، فيتقدم على الفاعل فيفصله عن الفعل فصلا مؤقتا، مشكلا بذلك بؤرة الاهتمام مع الفعل، في حين يصير الفاعل عنصرا متطرفا ، فنقول : ضرب عمرا ، زيد . واضعين في الاعتبار القيمة التعبيرية للتنغيم الذي يجعل من الفعل و المفعول به كأنهما جزء واحد في مقابل الفاعل .

و يتقدم على الفعل و الفاعل، فيصير عنصرا مستقلا<sup>1</sup> عنهما، إذ يرد التركيب على الصورة الآتية :

عمرا، ضرب زيد . بمقابل ضرب زيد، عمرا. إلا أن تصدر المفعول به الجملة يجعله بمثابة عنصر إسنادي بمقابل عنصري الإسناد الأصليين .

و يمكن تمثيل دوران المفعول به و تعاقبه في الرتب و وفق الحركة الدائرية للمعنى في الشكل الآتي :

### 1- البنية الأصلية : فعل + فاعل + مفعول به



### 2- البنية المحولة : ضرب عمرا ، زيد

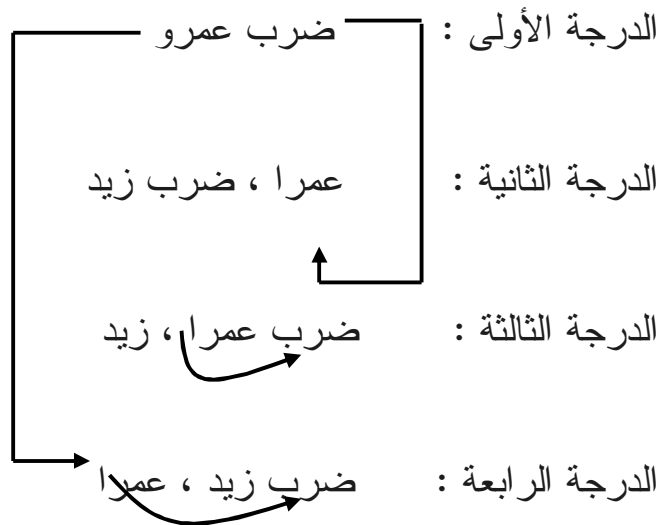
عمرا، ضرب زيد

هذه البنية حدث فيها تقدم عنصر المفعول به وتراجع الفاعل و الفاعل معا .  
و تصل عناية المتكلم و السامع بالمفعول به فيبنى للمجهول، ويحذف الفاعل مشكلا بنية  
مغايرة للبنيات السابقة لغياب الفاعل، وقيام المفعول بوظيفتين، وظيفة نائب الفاعل  
الظاهرة، ووظيفة المفعول به المقدم للاهتمام به وهي وظيفة خفية و نلاحظ هذا في  
التركيب الآتي :

ضرب عمرو.

و إذا كان إطراح الفاعل هنا جاء مؤقتا، وأنه في البنية السطحية فقط ، فإننا نجد من  
التركيب العربية ما تخلت عن الفاعل مظهرا و مضمرا نحو قولهم : أولعت بالشيء ،  
وقولهم : تلج فؤاد الرجل . " و هذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة إنما كانت كذلك  
لأنها تجلو الجملة وتجعلها تابعة المعنى لها "1.

و إذا أعدنا إلى الأذهان حركية المفعول به، فإننا ندرك مع ابن جني مراتب المفعول به  
التي تضعف وتقوى من مرحلة إلى أخرى، نمثلها في المخطط الآتي :



فابن جني قد تحدث في استقصاء و شمول عن مراتب المفعول به ، وبلغ عنايته به إلى حد الوقوف عند اختلاف أساليب " كل ذلك يدلنا على أن أمر التقديم و التأخير عند ابن جني لم يكن صغيرا و خطبه لم يكن هينا "1.

تحامل الجرجاني على النحاة و وصفهم بالقصور في معالجة الأساليب نحو التقديم و التأخير، والذكر و الحذف ، والوصل و الفصل ، ولم يستثن منهم أحدا مع أننا وجدنا منهم من ارتفع بأسلوب التقديم و التأخير، ووقف عند الاستفهام مثلما فعل ابن جني الذي أدرك أغراضه البلاغية التي يخرج فيها من التوظيف النحوي إلى الجماليات البلاغية نحو : الإنكار ، و التهكم ، و التوبيخ ... إلا أنه يختلف في ما ذهب إليه مع البلاغيين، إذ يعد أداة الاستفهام في قوله تعالى : (اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ)<sup>2</sup> دالة على التقرير<sup>3</sup> في حين يجعلها عبد القاهر دالة على الإنكار<sup>4</sup> " و لا تتناقض في الرأيين، فلا بأس بأن تكون الهمزة للإنكار و التقرير معا "5.

وأما ابن فارس فإنه يجعل من كتابه الصاحبى " مجالا للرؤية البلاغية، إذ يعقد بابا أسماء (باب معاني الكلام ) و قد ذكرها نقلا عن أهل العلم و هي عشرة : وهي خبر و استخبار و أمر، و نهي، و دعاء، و طلب، و عرض، و تخصيص، و تمن، و تعجب<sup>6</sup> . إذ يعتمد لهذه المعاني ويفصل فيها ويجعلها مراتب من حيث الدلالة الزمنية و الدلالة العقلية، وهو يخرج من حدود الدلالة اللفظية إلى الدلالات الكبرى التي يفيدها التركيب. إذ نجده يستقرئ كثيرا من نصوص القرآن ، و يقف على درجات المعنى و امتداداته حتى أننا نتصور أنه لا حدود لهذا المعنى فكلما طلبناه وجدناه أكثر توسعا .

1 - عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع و النشر - القاهرة- 1975م، ص306.

2 - يونس/ 59.

3 - الخصائص، ج2، ص465.

4 - الدلائل، ص101.

5 - أثر النحاة في البحث البلاغي، ص308.

6 - الصاحبى، ص179.

و يبدو لنا أن أسلوب الاستفهام بتركيبه المختلفة و أدواته الاستفهامية أوسع الأساليب ، إذ يتضاعف المعنى فيه و يتعدد بتعدد أوجه الاستخبار ، حيث نتبين ذلك من خلال ما عرضه ابن فارس<sup>1</sup> في الجدول الآتي :

المعنى ( دلالاته ) و توزيعه بين الإثبات و النفي		اللفظ
النفي	الإثبات	
2- إنكار ،	1- نفي	استخبار
4- تفخيم ،	3- تعجب	1- تقرير ، 2- عرض
6- تكبيت ،	5- توبيخ	3- إخبار و تحقيق
	7- تفجع .	4- إفهام
		5- تحضيض ، 6- تسوية
		7- تكثير
		8- استرشاد

وتقوى دلالة الاستفهام إذ ارتبطت بالشرط نحو : إن أكرمتك تكرمني . وتأويله :  
أكرمني إن أكرمتك ؟

وتزداد احتمالات التراكيب و تنتوع معه احتمالات الإثبات و النفي ، وتوقعات المعنى توجه إلى أحد قطبي الاستفهام ( الإثبات أو النفي ) .

وما يدعم هذا المعنى حصوله في زمن مستمر جمع بين الماضي و المستقبل، جاعلا من لحظة الحاضر نقطة استفهام عن الحدث، تعمل على توجيهه إلى الجواب المقصود .

و هنا تصل الأحكام التركيبية ذروتها، إذ تحيلنا إلى أحكام دلالية نستخلصها من المعنى الدائر في البنية العميقة للتركيب الأصلي: إن أكرمتك تكرمني، والتركيب المؤول: أكرمني إن أكرمتك ؟ إذ نجد الاستفهام يلف الشرط كما يلف الشرط الاستفهام فهما متعاقبان .

و أضاف ابن هشام معاني للاستفهام منها: الإنكار الإبطالي، الإنكار التوبيخي، التهمك الأمر، الاستتباط . التعجب، التقرير، التسوية . وعد ما زاد عن هذه المعاني غير صحيح<sup>1</sup>.

ثم نظر في الاستفهام بـ " هل " و الهمزة، وقرر مع كثير من النحاة أن هل أقل دوراً من الهمزة، لأن الهمزة حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره و ليس للاستفهام في الأصل غيره<sup>2</sup> .

### المطلب السادس: نظرية النظم وترتيب الأحكام النحوية:

عندما يعرف الجرجاني النظم على أنه توخي معاني النحو فيما بين الكلم ، فإنه يعلن عن قوة النظام الذي يتحكم في قواعد اللغة ، ويجعلها في سلسلة من العلاقات المترابطة تخضع لعملية الترتيب و اختيار الأقسام الشكلية في مقابل المعاني المعجمية، فأنت لا تقصد بكلامك أن تعلم السامع معاني الألفاظ المفردة إذ " لا نظم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك"<sup>3</sup>.

ثم إن التعلق الذي شكل جوهر النظرية مثل عنصراً مركزياً في الإشراف على العملية الذهنية المجردة ، وتوجيهها نحو الجهاز الانتقائي في المعجم اللغوي . الذي يتحول من جهته إلى جهاز تآلفي دلالي ينتج علاقات نحوية وظيفية لا تخرج عن دائرة السياق . حيث يجمع التركيب بين السياق و القصديّة التي تميز المحور التداولي في اللغة، وتأخذ بالمعطيات التفسيرية و التأويلية التي نجدها في كثير من مسائل النحو نحو : التقديم و التأخير، الحذف و التقدير، الأصل و الفرع ، و الحمل على المعنى . فالاختصار و الحذف يعكسان مستويين للجملة؛ جملة منطوق بها وهي البنية السطحية و جملة غير منطوق بها و هي البنية العميقة، و هي ما اصطلح عليها الجرجاني : المعاني في النفس و تقابلها الألفاظ في النطق .

1 - مغني اللبيب، ج1، ص23 - 25.

2 - الكتاب، ج1، ص99.

3 - الدلائل، ص 13.

إذ ليس من الممكن أن نعبر عن كل المعاني بالألفاظ ، وإنما هناك قواعد مساعدة على

نقل ما لم تحمله هذه الألفاظ، نحو : السياق و فهم قصد المتكلم، و الإلمام بالنحو وأحكامه .

و في ترتيب أحكام النحو في الجملة أغراض يقصدها المتكلم، وحتى تحقق هذه الجملة الأهداف الإبلاغية فإنها تخضع لعملية ترتيب العناصر الوظيفية التي تحمل هذه الأغراض. من ذلك الجملة التي ساقها الجرجاني: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له. التي تعكس عدة مستويات لسانية :

**1- مستوى التركيب :** يمتد التركيب في اتجاه تحقيق الأهداف التواصلية، مع تنوع المعاني، وتشكيل رؤية متكاملة للموقف المعبر عنه. يقول الجرجاني: " و اعلم أنه لا سبيل إلى أن تعرف صحة هذه الجملة حتى يبلغ القول غايته و ينتهي إلى آخر ما أردت جمعه لك ، وتصويره في نفسك و تقريره عندك "<sup>1</sup>. فالفعل ارتبط مباشرة بالعناصر المنتظمة حسب درجة العلاقة و نوعها .

ضرب : ( حدث ماض )

زيد : ( الطرف الفاعل )

عمرا : ( المضروب )

يوم : مفعول فيه ( الزمن الذي قيد الحدث )

الجمعة : مضاف إليه ( تحديد )

ضربا : مفعول مطلق ( إطلاق الحدث، تأكيده، زمنه، إبهامه )

شديدا : صفة ( نسبة الحدث ودرجته )

تأديبا له : مفعول لأجله ( السببية )

إن العناصر المضافة إلى أجزاء الجملة الثلاثة : فعل ، فاعل ، مفعول به، جاءت لتوضيح ملابسات الحدث و زمنه، أي تكشف عن ملابسات المقام، فالضرب كان مطلقا مبهما رفعت الصفة إبهامه بتحديد نسبه، مثلما وضح المفعول لأجله سبب هذا الضرب الشديد. إذ أن هذا العنصر حدد السبب والمسبب، وارتبط رأسا بالفعل: فإذا قلنا: ضرب

زيد عمرا تأديبا له. استقام الكلام ولو قلنا ضرب زيد عمرا يوم الجمعة. بقي الكلام

ناقصا مثلما يكون النقصان لو افترضنا التركيب الآتي :

1- ضرب زيد عمرا ضربا ...

أما التركيب :

2- ضرب زيد عمرا ضربا شديدا .

فإنه بازاء : ضرب زيد عمرا تأديبا له .

فالترتيب الذي ورد عليه التركيب الأصلي كان مقصودا لأجل تحقيق غايات منها :

1. بيان اتصال الأبواب النحوية ببعضها .
2. بيان طريقة تفكير مستعمل اللغة، وصحة قواعد لغته .
3. تحقيق القصد التواصلية من ضبط الأحكام النحوية .
4. تحقيق البعد التداولي للعناصر الوظيفية التي تضمنها التركيب .

2- مستوى المتكلم: وظيفته نقل الخبر مع الحرص على دقائقه، وانتقاء العناصر

الوظيفية. فالتركيب يتم على يد المتكلم، يقول الجرجاني: "و الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"<sup>1</sup>.

3- مستوى السامع: يتلقى الخبر و يعمد إلى تحليل التركيب و بيان الغرض منه ويعكس الأثر النفسي .

و محصول القول: إن التركيب هنا اتصف بترتيب تدرجي للحدث ووصفه بإنجاز

علاقات إعرابية ذات أحكام واحدة<sup>2</sup>، ووظائف مختلفة ومنتظمة بحسب قيمة الحدث

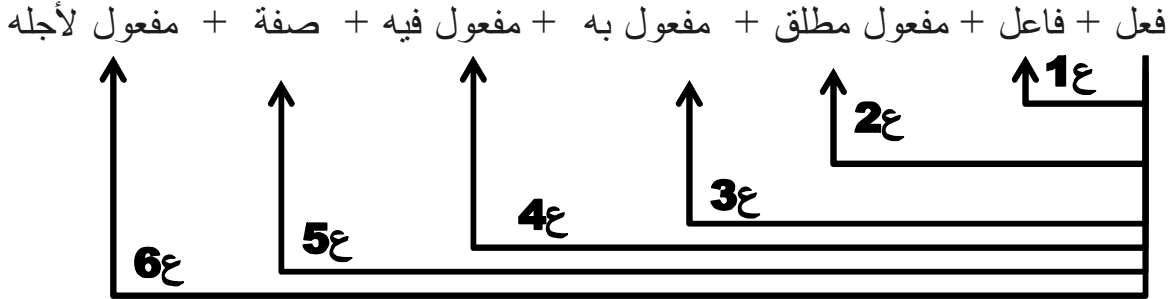
والمحلات الاسمية من فاعل ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول مطلق، وصفة،

ومفعول لأجله .

1 - أسرار البلاغة ، ص10 .

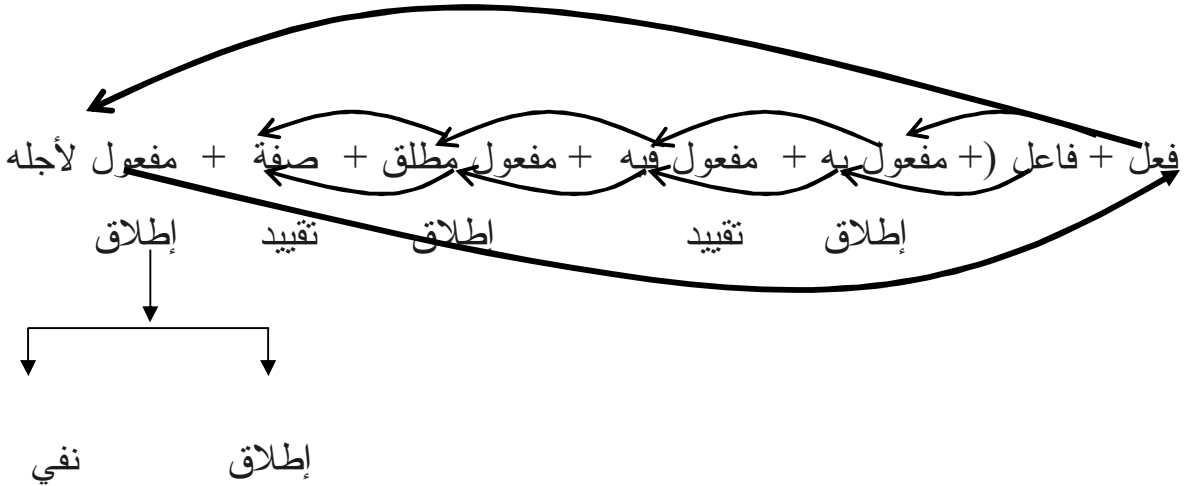
2 - "المحل الاسمي تشغله كل أضرب المفردات والمركبات التي لها مجرى الاسم الواحد في الإعراب"، المنصف عاشور، نظرية العامل ودراسة التركيب ، مقال قدم في أعمال الندوة التي نظمها قسم العربية بجامعة منوبة، تونس، الموسومة: صناعة المعنى وتأويل النص" م8، 1992م ، ص61.

إن توالي المفعول فيه بعد المفعول به - لتقييده بالزمن؛ فالاسم زمنه مطلق، ثم توالي الصفة بعد المفعول المطلق لتقييد الحدث وضبطه. ثم مجيء المفعول لأجله لبيان السبب في الصفة والمفعول المطلق. فالتعلق كان على الشكل الآتي :



تعلق بين الفعل و بقية العناصر

أما التعلق بين المفاعيل فهي تسير من الإطلاق إلى التقييد تتضح في الشكل الآتي :





**المبحث الثاني : الأحكام النحوية عند المفسرين :**

انطلق المفسرون لفهم كتاب الله و شرح بيانه من ضوابط النحو العربي و أحكامه التي جعلوا منها أداة مساعدة على فك شفرات النص المعجز و الوقوف على معانيه الخفية. و كانوا يؤمنون إيماناً لا يعتوره شك أنه لا يمكن لأي أحد أن يفهم كتاب الله ما لم تتوفر له ناصية اللغة و يحيط بأسرارها، وهذا أبو حيان الأندلسي يؤكد على العلاقة بين اللغة و التفسير ، يقول : " اعلم أنه لا يرتقي على التفسير ذروته ، ولا يمتطي صهوته ، إلا من كان متبحراً في علم اللسان ، مترقياً إلى رتبة الإحسان ... وأما من اقتصر على غير هذا من العلوم ، أو قصر في إنشاء المنثور و المنظوم، فإنه بمعزل عن فهم غوامض الكتاب ، وعن إدراك لطائف ما تضمنه من العجب العجاب "1.

فالنص على أهميته يقف عند حدود اهتمام اللغويين بمدارسة القرآن و الوقوف على تراكيبه و نظمه ، ومعرفة دقائق لغته ونحوه ، واستخلاص المنهج اللغوي الذي ميزه عن لغة العرب.

و لأجل معرفة طبيعة الأحكام النحوية التي ناقشها المفسرون أو ضمنوها تفاسيرهم يجب الوقوف على أهم المسائل النحوية ورصد خصائصها ومنحنياتها في كتب التفسير ثم التثبت من طبيعة الأحكام النحوية ذات البعد التفسيري، مع ضرورة التأكيد على منعرجات الاختلاف أو الاتفاق فيها .

ومن هنا فإن طبيعة البحث تفرض علينا ضبط النظام النحوي، والتركيز على أهم الأحكام النحوية ذات الصلة بالمعنى نذكر منها : العامل ، التركيب الإسنادي ، متعلقات الفعل المبتدأ و الخبر، الأساليب الإنشائية والخبرية و غيرها سنذكرها في حينها .

**المطلب الأول: العامل بين الحكم النحوي والحكم الشرعي**

عكف المفسرون على مقولة العامل الشهيرة، وهي: تبعية المعمول للعامل ، و استحالة وقوع عاملين على معمول واحد ، وصدارة العامل ، وكف بعض الأدوات عن العمل.

1 - البحر المحيط ،دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1، 1413هـ - 1993م، ج1 ، ص 109 .

كل هذه الأسس النظرية التي تفسر فكرة العمل في التركيب العربي كانت أداة في يد المفسرين للوقوف على المعنى ورصد بواعثه ومداراته<sup>1</sup>.

### أ- طبيعة العمل :

ترتبط طبيعة العمل بأنواع العوامل التي تنقسم عند الزمخشري إلى نوعين : عوامل لفظية ، وعوامل تضمينية ( أي بالمعنى ) . فقد عرض لهذا النوع من العوامل في معرض تفسيره لقوله تعالى ( وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ )<sup>2</sup>.

فالعامل في نصب " مصدقا " و " مبشرا " هو المعنى المتضمن في الإرسال، يقول : " فإن قلت : بم انتصب مصدقا و مبشرا بما في الرسول من معنى الإرسال أم باليكم ؟ قلت بمعنى الإرسال لأن إليكم صلة للرسول فلا يجوز أن تعمل شيئا ، لأن حروف الجر لا تعمل بأنفسها و لكن بما فيها من معنى الفعل ، فإذا وقعت صلوات لم تتضمن معنى فعل فمن أين تعمل ؟"<sup>3</sup>، حيث أخرج حروف الجر من العوامل ، فهي لا تعمل إلا بتوفر شرط التضمن والتقوية من الفعل، وإذا سقط هذا الشرط فلا مجال للقول بعملها . و العامل عند أبي حيان الأندلسي، "رسول " و أما مصدقا و مبشرا منصوبان على الحالية<sup>4</sup>.

### 2- موقع المعمول من العامل : صاغ الزمخشري حين تفسيره للآية 8 من سورة هود.

قاعدة بين فيها موقع المعمول من العامل ؛ حيث تقدم المعمول ( يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ) "على"

ليس " . و الآية : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ

يَسْتَهْزِءُونَ )<sup>5</sup>.

هذا شاهد على جواز تقدم المعمول على العامل، يقول : " ويستدل به من يستجيز تقديم خبر ليس على ليس ، وذلك أنه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها كان ذلك دليلا على جواز تقديم خبرها ، إذ المعمول تابع للعامل فلا يقع إلا حيث يقع العامل "<sup>1</sup>.

1 - لدى الباحثة تصور افتراضي مفاده: أن لكل معنى مدارا يلتف حوله لتشكيل الرؤية المفهومية للنص.

2 - الصف/6.

3 - الكشف، ج4، ص99 .

4 - البحر المحيط ، ج8 ، ص259 .

5 - هود /8.

ووافقه في ذلك ابن عطية دون تفصيل، وإنما اكتفى بقوله " يوم منتصب بقوله مصروفاً<sup>2</sup> وما ذكره أبو حيان في بيان هذه القاعدة أنها لم تثبت عند العرب في أشعارهم غير ما ذكره الزمخشري<sup>3</sup>.

و الواضح أن مدرستي البصرة و الكوفة قد اختلفتا في القول بتقديم خبر ليس عليها، وأوعزه جماعة إلى سيبويه، ونفاه الأنباري بحجة أنه لم يثبت له نص على ذلك<sup>4</sup>.

فالبصريون أجازوا ذلك بحجة أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل<sup>5</sup> وذهب الكوفيون والمبرد خلاف ذلك بحجة أنه " لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل"<sup>6</sup>

**3- الكف عن الفعل :** من المسائل العاملة التي تتبعها الزمخشري في تفسيره الكف عن العمل . في قوله تعالى : ( كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)<sup>7</sup>. فقد عرض كثير من المفسرين لأحكام التركيب في هذه الآية ، ووقفوا عند " ما يهجعون " و عدوا ما نافية، وقد رد الزمخشري هذا التأويل، وذهب إلى أنها مصدرية بتقديره نص الآية : كانوا ما يهجعون قليلاً من الليل . لأن اعتبار ما للنفي هنا تحدث اضطراباً في المعنى<sup>8</sup>.

و قد ذكر معنى آخر لـ " ما " أفادته في السياق إضافة إلى كونها مصدرية، فهي تقيّد التأكيد في وصفهم بأنهم يحيون الليل متهدجين<sup>9</sup>.

فالتركيب ذو مفصلين هما : "كانوا قليلاً من الليل " بازاء ما يهجعون. و بؤرة الجملة هي الجملة المصدرية المؤولة بـ : هجوعهم " و مرتكزات الدلالة كانت ثلاثية الأبعاد الحدث، زمن الأداء، حجم الزمن المعبر عنه بلفظة قليلاً .

1 - الكشف، ج2، ص260.

2 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري و السيد عبد العال السيد إبراهيم، الدوحة ط1 ، 1404 هـ - 1984 م، ج7 ، ص247 .

3 - النهر الماد من البحر المحيط ، تقديم وضبط : بوران وهديان الضناوي ، مؤسسة الكتب الثقافية دار الجنان بيروت ، ط1 ، 1407 هـ - 1987 م ، ج2 ، ص57-58 .

4 - الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص151 .

5 - المرجع نفسه، ج1، ص152.

6 - المحرر الوجيز، ج7 هامش ص247.

7 - الذاريات/17.

8 - الكشف، ج4، ص15 - 16.

9 - المصدر نفسه، ج4، ص16.

و هذا الزمن الموصوف بالقلّة كان ليلاً، إذ أنهم لا ينامون إلا جزءاً يسيراً من الليل، و بقية الليل صرفوه للعبادة و الخشوع .

فوصف " ما " الموصولة أو المصدرية بالنقصان من قبل النحاة يبعث على التداخل بين الاسمية و المصدرية<sup>1</sup>.

و الصورة القابلة لـ " ما " هي الإثبات و التوكيد بازاء النفي الذي تساق له في تراكيب أخرى. فورودها هنا - مثلما ذكر الزمخشري و النحاس أنها زائدة و الزيادة هنا : "وفق مبدأ زيادة اللفظ للإيذان بقوة المعنى و لكنها زيادة تخرج عن نمط الزيادة داخل البنية الصرفية - إذ مجالها البنية التركيبية؛ حيث تقم " ما " في مواضع تتخلل المحلات النحوية في الجملة، وتفترن "بتمكين المعاني المختلفة المستفادة من سياق زيادتها"<sup>2</sup>.

فهذا العدول بـ " ما " من النفي إلى عدها زائدة، من أجل الاحتراز من الوقوع في تناقض .

و هنا تكمن قدرة المفسر في التأويل لتوجيه النص وفق ما يقتضيه المعنى ، مع مراعاة شروط و أحكام النحو .

**ب- التعليق:** يراد بالتعليق كف العامل عن التأثير في المعمول ، وهو من خصائص

أفعال القلوب ، قال تعالى : ( فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَقُلْ آدِنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ )<sup>3</sup>.

اجتمع شرطان للتعليق و هما : " إن " النافية ، وهمزة الاستفهام ، فالعمل معلق لفظاً لا معنى ؛ فدلالة الجملة الاستفهامية حققت احتمالات الوقوع مع الشمولية في وقوع

1 - سيبويه، ج3، ص156.

2 - الأزهر الزناد، الإشارات النحوية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة 2005، ص179 - 180.

3 - الأنبياء/109.

العقاب الذي وعدوا به في الدنيا أو الآخرة<sup>1</sup>. ونجد التعليق أيضا بسبب النفي في قوله

تعالى: ( لَقَدْ عَلِمْتَمَا هُوَ لَاءِ يَنْطِفُونَ)<sup>2</sup>.

و قد أجمع النحاة على الشرطين السابقين للتعليق، وأضاف ابن مالك " القسم " و " لو " و ابن السراج " لا " وأبا علي " لعل "<sup>3</sup> و قد بان التعليق في مواضع كثيرة من القرآن بـ " لعل " قال تعالى: ( وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)<sup>4</sup> و قوله: ( وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى )<sup>5</sup>.

فالكوفيون يجرون " لعل " مجرى " هل " في التعليق و يستدلون بنصوص قرآنية ، غير أن أبا حيان لا يقر بهذا نظريا<sup>6</sup>.

فالخلاف الواقع بين النحاة و المفسرين كان في المنهج التطبيقي ؛ ذلك أن المفسر محكوم بقوة النص و نحو النص ، ودلالة النص .

وأما العامل فقد صار منهجا للمفسرين لتوجيه المعنى أو الوصول إليه، لاسيما إذا كان التركيب معقدا، فإن المفسر يستند إليه في التفسير أو التأويل.

و قد أضحى الأمر لازما اعتماد الأسس النظرية للعامل، من عمل و معمول و تعليق وإلغاء، وذلك لتجنب الوقوع في تعارض الدلالات أو وجود صور مرفوضة أو متناقضة .

### المطلب الثاني: الإعراب و التفسير و تعلقهما بالحكم النحوي :

1 - التحرير والتتوير، دار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984م، ج6، ص174، وينظر: البحر المحيط، ج6، ص318.

2 - الأنبياء/65.

3 - همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م ج1، ص494.

4 - الشورى/17.

5 - عبس/3.

6 - البحر المحيط، ج6، ص319.

إن أول ما يشد الأذهان ويأخذ بلب الإفهام أن إعراب القرآن نشأ موازيا لعلم النحو، وشهد تطورا سريعا؛ إذ قام النحاة على خدمته أمثال : الفراء و الأخفش الأوسط و الزجاج و ابن النحاس .

و قد عد هذا التأليف فرعا من فروع التفسير، بل كان ممهدا لظهور علم التفسير بكل المقاييس العلمية، حيث جمعت هذه المؤلفات بين خصائص النحو ومنهجه و بين مقاييس التفسير و أصوله - يقول إبراهيم رفيده : " إن معاني الفراء في جانبه التفسيري يدخل في مراحل التفسير الأثري ويفتح في جانبه اللغوي الباب للتفسير العقلي من خلال النص القرآني نفسه ، وهذا الجانب أصابه التطور في كتب المعاني حتى وصل إلى معاني الزجاج الذي يمثل مرحلة ناضجة للتفسير الذي يعتمد على اللغة و ينطلق منها إلى التحليل و التوجيه و لا يغفل التفسير المنقول ، بل و يجعلهما مصدري التفسير"<sup>1</sup>.

فكتب معاني القرآن وإعرابه ارتفعت بالإعراب و جعلته فرعا على المعنى إذ يتخذها النحوي قرينة يستهدي بها على المعنى و دلالاته.

ففي قوله تعالى : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>2</sup> وردت لفظة الحمد مرفوعة على قراءة الجمهور، واختلف النحاة في عامل الرفع ، فقال البصريون رفع بالابتداء وقال الكسائي رفع بالضمير الذي في الصفة، ويقصد بالصفة اللام و إلى التعليل نفسه ذهب الفراء و يسمي اللام المحل حيث جعله بمنزلة الاسم<sup>3</sup>.

و البين هنا أن العامل سابق للمعمول وإن اختلفت وجوه تفسيره، ثم إن اعتبار الحمد مرفوعة لما في دلالاته من ارتفاع الشأن وعلو المنزلة، يقول ابن النحاس : " والرفع أجود من جهة اللفظ والمعنى فأما اللفظ : فلأنه اسم معرفة خبرت عنه، و أما المعنى فإنك إذا رفعت أخبرت أن حمدك وحمد غيرك الله جل وعز "<sup>4</sup>.

1 - إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط3، 1399هـ - 1990م، ج1، ص416 - 417.

2 - الفاتحة/2.

3 - ابن النحاس، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2001م، ج1، ص17.

4 - ابن النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص17.

فدلالة الرفع ليست لمجرد الابتداء، وإنما لأنه المستحق الوحيد بالحمد الأزلي، وهو الأول و الآخر و هو رب العالمين . فالرفع علو، والعلو تدرج في المنزلة، فبقدر ما يعظم الله بقدرته على كل شيء يصغر أمامه الناس و يضعفون . ومن القراءات التي جوزها ابن كيسان<sup>1</sup> رفع " رب " فتقرأ " الحمد لله رب العالمين " وهو وجه حسن لما له من بعد دلالي نتلمسه من خلال حركة الاتباع، أي اتباع رب للحمد ، فحمد الله مرفوع، ورب العالمين مرفوع . وآيات القوة تزداد بقوة التركيب و تلاحق النعوت .

و إذا وقفنا على وجوه التأويل النحوي في الآية: ( مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ )<sup>2</sup> فإننا نجد تنوعا في الإعراب وتوحدا في المعنى من جهة أن " ملك " منصوبة على المدح، و على النداء، وعلى الحال، و النعت<sup>3</sup>. فتعدد أوجه التأويل خدم المعنى بأن ذكر حالاته التي يقع فيها، غير أن الطبري يعرض لأوجه التأويل العديدة في قوله تعالى : ( غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ )<sup>4</sup>. ويعترض عليها مبينا أوجه فسادها يقول: " فهذه أوجه تأويل " غير المغضوب عليهم " باختلاف أوجه إعراب ذلك، وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه - وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل أي القرآن - لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجة إلى كشف

وجوه إعرابه، لتتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله و قراءته<sup>5</sup> و من خلال استقراء هذا النص فإننا نكشف عن علاقات متعددة منها :

1. علاقة النحو بتأويل الخطاب القرآني من خلال التعرض للإعراب الذي يكشف

عن وجوه المعنى وتعددده.

1 - المصدر نفسه، ج 1، ص 18.

2 - المصدر نفسه، ج 1، ص 19.

3 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

4 - الفاتحة/7.

5 - تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1،

1412 هـ - 1992م، ج 1، ص 109.

2. الاهتمام بالإعراب وجعله أداة مساعدة على تأويل الخطاب القرآني .
3. التقيد بالإعراب بما يخدم النص القرآني ، و لا ينبغي تجاوز ذلك حتى لا تتقلب كتب التفسير إلى كتب النحو و أحكامه .
4. إن النحو أداة في يد المفسر يبلغ بها غايته ، وهي فك شفرات النص القرآني ، و الاستعانة به على التأويل و التفسير ، فهو وسيلة لا غاية.
- يلتزم أبو حيان بعرض وجوه الإعراب المختلفة، ويسوق الأدلة على بطلانها أو صوابها. ليخلص في آخر الأمر إلى السكوت عن رأي يلمس فيه صوابا. يقول في إعراب قوله تعالى : ( اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ )<sup>1</sup>.

" وقال الطبري، وحكاه : التقدير : "قل اتبعوا فحذف القول لدلالة الإنذار المتقدم الذكر عليه، و انتصب قليلا على أنه نعت لمصدر محذوف، و ( ما ) زائدة ، أي يتذكرون تذكرنا قليلا، أي حين يتركون دين الله ويتبعون غيره . و أجاز الحوفي في أن يكون نعتا لمصدر محذوف، و الناصب له " و لا تتبعوا " أي اتبعا قليلا، وحكى ابن عطية عن الفارسي : أن ( ما ) موصولة بالفعل و هي مصدرية"<sup>2</sup>.

ولعله يجيز رأي ابن عطية وابن فارس فيما ذهب إليه. و زاد عليه الطاهر بن عاشور تفصيلا خرج به عن حدود النحو إلى الأساليب و بلاغة الخطاب، مع التوسع في إعراب ما لم يعرض له المفسرون من قبل . من نحو إعرابه لقوله تعالى ( مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ )، حيث عد " من " ابتدائية، و " دون ظرف للمكان المجاوز المنفصل مجرور بـ " من "، و المجرور في محل نصب حال للفاعل المقدر متخذينها؛ أي لا تتبعوا أولياء متخذينها دونه . وجملة حالية ثانية " قليلا ما تذكرون " لصاحبها " لا تتبعوا " و ما مصدرية و التقدير : " قليلا تذكركم " . و " قليلا" جوز

1 - الأعراف/3.

2 - البحر المحيط، ج4، ص268.



وقوعه صفة لمصدر محذوف دل عليه الفعل " تذكرون " ، وما الثانية مزيدة لتوكيد القلة<sup>1</sup>.

و إذا أردنا الوقوف أكثر على المستويات اللسانية لهذا الخطاب حسب ما أورده ابن عاشور ، فإننا نرصد ما يلي :

أ- الخطاب القرآني و آية التواصل : و يتحدد الخطاب القرآني في عمومته في ثلاثة أبعاد هي : الخطاب، المتكلم، المتلقي ( السامع ) .

1- فأما الخطاب فقيده هنا بين الأمر و النهي " اتبعوا ... و لا تتبعوا " و حقيقة الاتباع تفرض تابعا و متبوعا ؛ فالمعنى الوارد في صيغة النهي " لا تتبعوا " تضمنه أسلوب الإثبات : ( اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ ) .

و إنما ورد النهي لزيادة التأكيد في اتباع " ما أنزل إليهم " ، و قطع الطريق أمام المشركين أن يحتجوا بقولهم : إننا اتبعنا ما أنزل إلينا<sup>2</sup>.

و قد وصف ابن عاشور حدي الآية : اتبعوا ————— موقع الفصل الجامع من الحد .  
ولا تتبعوا ————— موقع الفصل المانع في الحد .  
و ما بين الحدين تتضح معالم الاهتداء و الاقتداء . وتتضح أيضا أنواع وصفات المتكلم و السامع .

2- المتكلم : هو الذي أوكل رسالته إلى رسوله محمد عليه الصلاة و السلام، لينذر الناس و يذكرهم بأوامر ربه ونواهييه .

3- السامع : تعدد السامع أعلنت عنه الآية؛ لأن الخطاب موجه إلى المسلمين و المشركين مع اختلاف في درجة المعنى ودلالته فا " المشركون أنزل إليهم الزجر عن الشرك و الاحتجاج على ضلالهم، و المسلمون أنزل إليهم الأمر و النهي و التكليف "<sup>3</sup>.

و الخطاب موجه بلفظ العموم إلى المسلمين، و بلفظ الخصوص إلى المشركين بدلالة القرينة اللفظية " قليلا ما تذكرون " . و السياق العام مكمل لسياق كثير من الآيات

1 - التحرير والتنوير، ج8، ص16 - 18.

2 - المصدر نفسه، ج8، ص15.

3 - التحرير والتنوير، ج8، ص15.

الواردة في هذا المضمون . يقول تعالى : ( لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ )<sup>1</sup> و إيراد البديل من قبيل توجيه الخطاب الإسلامي في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر يقول تعالى : ( إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكُمْ )<sup>2</sup> .

### ب/ تحليل الخطاب الغوي :

إن الوقوف على التركيب في هذه الآية يتبين لنا ما يلي :

**1- توحيد الخطاب بعد تفرقه؛** إذ أن المشركين تفرقوا في اتباع أوليائهم ف جاء الأمر بأزاء النهي، وسبق الأمر لدلالته على وقوع حدث الاتباع، وأخر النهي رغبة في التخلص من الإشراف بالله .

**2- الحذف :** حذف المصدر الذي دلت عليه القرينة " تذكرون "، و الفاعل المحذوف تتخذوا في تأويل قوله: أي لا تتبعوا أولياء متخذينها .

فالحذف هنا تعلق بالسامع، وهذا النوع من الحذف التواصلية فيه يتم اختبار القدرات التواصلية لدى السامع في فهم كلام المتكلم و تنفيذه و في بيان قوة الحذف على تحريك النفوس، والتأثير فيها، فهو : " يزيد في النفس مكانة وزيادة لذة استنباط الذهن المحذوف وكما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتئاذ به أشد "<sup>3</sup>.

**3- الدلالة التركيبية :** من دلالات التركيب التي خرجها ابن عاشور إفادة القصر .

اتبعوا ... ولا تتبعوا ... وتأويله: لا تتبعوا إلا ما أنزل إليكم من ربكم "

و طريقة التقابل بين أسلوب الأمر و النهي قوى من تحققهما نظام التركيب الذي تمثل في مدخل و مخرج؛ مدخل أمري إلزامي، ومخرج استغنائي منهى عنه .  
ثم إن التقابل بين صيغتي الأمر و المضارع تدل على تسبيق إحداهما على الأخرى في الزمن .

1 - النور/21.

2 - الأحقاف/9.

3- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2  
1413هـ - 1993م، ص384.

فالعناصر الإشارية التي سبقت الفعل تتبعوا من " لا " و " ت " حولت حركة إعرابه و جهته من مبني إلى معرب. و عليه فإننا نحدد المقابلات النظامية لهذا التركيب بما يلي :

1. أمر / نهى .
2. مبني / معرب .
3. مدخل / مخرج .
4. أمر مجرد / نهى مقيد .
5. مطلق / مقيد .
6. سابق / لاحق .
7. تابع / متبوع .

إن الذي نستوحيه من دلالة النهي و دلالة النفي التي تضمنها التركيب " لا تتبعوا " . أن نظام التركيب استوفى إمكانات المعنى التي تبدأ نافية ثم تتحول ناهية لتصل إلى الإثبات .

إثبات	نفي	ماض	نهى	مضارع	إثبات	ماض
اتبعوا ( أمر )	لا اتبع	لا تتبعوا	اتبعوا ( خضوع للأمر )			

### المطلب الثالث: المفسرون و التجديد في الأحكام النحوية :

من الأمور التي اعتمد عليها المفسرون الأخذ بآراء أئمة النحاة، مع الخروج بالأحكام وفق ما يقتضيه النص من إبراز السياق و الدلالة فالزمخشري في كشافه قد أبرز اجتهاداته النحوية بعد أن عرض لرأيي الزجاج والفراء، يقول في تفسير قوله تعالى ( وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ )<sup>1</sup> .

أعربت الجملة الثانية حالاً، ولم ترد معها واو الحال، فقال الفراء بحذفها، واكتفى الزجاج بوجود الضمير و أضاف الزمخشري على رأييهما رأياً اجتهادياً ، إذ عد أو العاطفة تغني عن ذكر واو الحال، يقول: "لو قلت : جاءني زيد راجلاً أو هو فارس أو جاءني زيد هو فارس لم يحتج فيه إلى واو لأن الذكر قد عاد إلى الأول . و الصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استئقلاً لاجتماع حرف عطف ، لأن واو الحال هي واو العطف"<sup>1</sup>.

والقول بالعلاقة بين واو الحال وواو العاطفة أمر في غاية الدقة و الأهمية . ولكن بم تتحدد العلاقة بينهما ؟

فالواو العاطفة - اتفق جمهور النحاة على أنها تفيد مطلق الجمع ، أو ما يطلق عليه بالجمع المتصل ، في حين تفيد " أو " الجمع المنفصل . و الواو أصل حروف العطف و يرتبط التفسير عندهم بمستويين : صوتي و دلالي ، فهي " لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد و سائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو "<sup>2</sup>.

فالتصور الذي وضعه الزمخشري قد نأخذ به من جهة التطور المرحلي الذي يحدث لهذه الأدوات ، واتساع استعمالاتها و تنوعها من التبعية و توحيد الإعراب في الواو أما أو " فهي جامعة بين عنصرين مثل الواو و الفاء في البنية و لكنها متصلة بمقولة أخرى هي مقولة الانفصال ، فهي في الحدوث موازية للواو من حيث تستدعي الواحدة منهما الأخرى على أساس التضاد و ليس من قبيل الصدفة أن تكون ( أو ) مشتملة على ( و ) صوتياً "<sup>3</sup> .

فإذا كانت الواو توصف بقيامها بجمع متصل ، فإن " أو " توصف بدلالاتها على الجمع المنفصل ، فبنيتهما تختلفان في التطبيق .

1 - الكشف، ج2، ص67.

2 - شرح المفصل، ج5، ص6.

3 - الأزهر الزناد، الإشارات النحوية، ص56.

و إذا عدنا إلى معرفة موقع واو الحال من العطف ، فإننا نتتبع مراتب الاتصال و الانفصال التي تفيدها كل من الواو و " أو " نستطيع أن نجد مرتبة واو الحال مثلما مثلها الأزهر الزناد في المخطط الآتي :

1- الاتصال : [ وَ ] عطف .

2- أدنى الاتصال [ وَ ] واو الحال .

3- أدنى الانفصال [ أَوْ ] عطف .

4-مطلق الانفصال [ أَوْ ] الخلاف<sup>1</sup> .

فهي هنا في هذا التمثيل نقطة تحول من الاتصال إلى الانفصال الذي يوحيه الحال في التركيب إذ ينصب على الخلاف في نحو قولنا : جاء زيد راكبا .  
فالجمله "جاء زيد" تامة، قيدت ببيان حال " زيد " ، وأضيف إليها هذا العنصر لتعلقه

بصاحب الحال لا بالفعل " و إنما صار الحال نصبا لأن الفعل يقع فيه "<sup>2</sup> فانتصابه شبيهه بانتصاب الظرف .

أما أبو حيان فإنه يرفض ما ذهب إليه الزمخشري بعرض المسألة و تقليبها على أوجهها، إذ خلص إلى أن هذه ( أو ) ليست للحال وإنما هي للتتويج، أي فجاءها بأسنا بآتين أو قائلين<sup>3</sup> .

فالذي يراه أبو حيان لا يتعارض مع ما جاء به الزمخشري، وإن كان الأول أعمق في مذهبه فمن معاني ( أو ) التخيير أو التتويج .

إن هذا الحرف قائم على نظام تركيبى علاقي ، يدفع بالبنية التركيبية إلى الانتظام في سلسلة من الوظائف الدالة على التخيير ، و الانفصال ، والعطف ، والحال .

1 -المرجع نفسه، ص67.

2 - ابن شقير النحوي، المحلى ( وجوه النصب )، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة بيروت دار الأمل الأردن، ط1، 1408هـ - 1987م، ص10.

3 - البحر المحيط، ج4، ص269.

و من آرائه التي ينبغي الوقوف عندها قوله بـ ( مهما ) أنها ( ما ) في تفسيره لقوله تعالى : ( وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ )<sup>1</sup>.

قال : " مهما هي ما المضمنة معنى الجزاء ضمت إليها ما المزيدة المؤكدة الجزاء "<sup>2</sup>.

فبعد أن خلص من إصدار الحكم الدلالي انصرف إلى الأحكام الإعرابية ، إذ وقف على احتمالات الإعراب و بين علاقتها بالمعنى ، يقول : " فإن قلت : ما محل مهما ؟ قلت : الرفع بمعنى أيما شيء تأتتا به، أو النصب بمعنى أيما شيء تحضرنا تأتتا به ، ومن آية تبيين لمهما، و الضميران في به و بها راجعان إلى مهما ، إلا أن أحدهما دُكر على اللفظ و الثاني أنث على المعنى لأنه في معنى الآية "<sup>3</sup>.

و أبان أن الخطأ في تفسير معنى مهما أو توظيفها في غير محلها يعد إحدادا ، وأن الذين فسروها بالزمن ابتعدوا عما جاء به سبويه<sup>4</sup>.

و هو بهذا يؤكد على اختياره للكتاب عن وعي و بصيرة ، لما فيه من آراء جديرة بالتناول ثم إن بصرية الزمخشري لم تمنعه من التوجه إلى النحو الكوفي و الأخذ ببعض آرائه .

و إذا تبين لنا أن الزمخشري كان في كشافه يرجح كفة النحو الكوفي ، فإن ذلك يؤكد تحرره و اجتهاداته .

و من الآراء الكوفية التي انتصر لها ، وتبناها جعله اسم الإشارة اسما موصولا في مواضع كثيرة من الكشاف . ففي تفسيره لقوله تعالى : ( ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ )<sup>5</sup>. يقول : " و يجوز أن يكون ذلك بمعنى الذي و تتلوه صلته من الآيات الخبر ... "<sup>6</sup>.

فأبو حيان تغلب عليه نزعتة البصرية، و يرفض ما يذهب إليه الزمخشري من جواز جعل اسم الإشارة بمعنى ( الذي ) يقول : " و أجاز الزمخشري أن يكون ذلك بمعنى

1 - الأعراف/132.

2 - الكشاف، ج2، ص106.

3 - المصدر نفسه، ج2، ص107.

4 - ينظر: البحر المحيط، ج4، ص371.

5 - آل عمران/57.

6 - الكشاف، ج1، ص433.

الذي و( تتلوه ) صلته و من الآيات الخبر. وقاله الزجاج قبله. وهذه نزعة كوفية يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة\_ ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في ذا وحدها إذا سبقتها ما : الاستفهامية باتفاق، أو من الاستفهامية باختلاف، وتقرير هذا في علم النحو "1.

و من خلال عمل الأزهر الزناد في البحث عن الأصول الأحادية للأسماء الموصولة و أسماء الإشارة تبين أنها ذات أصل واحد صوتيا و دلاليا؛ فالإشارة متضمنة فيهما معا و إلى مثل هذا يشير ابن الحاجب إلى " تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به إلى المعهود بين المتكلم و المخاطب بمضمون صلته "2.

و يتحدد موقفنا من الرأي الكوفي في التوسع الطبيعي للتمثيل لاسم الإشارة و الاسم الموصول ، إذ أن نشأة الموصول تكونت " انطلاقا من الإشارة التعيينية على مراتب حفظها النظام متداخلة متزامنة. و هذه المراتب تمثل استرسالا طرفاه الإشارة الحسية و الإشارة المفهومية: الأولى الإشارة الحسية إلى حاضر في مجال الإدراك متمثلة في إجراء أبسط الصيغ المتصلة بـ/ذ/ في اسم الإشارة [ ذا ] و فروعه. الثانية: إشارة مترددة بين الحسية و المفهومية متمثلة في [ ذو ] الطائفة هذه التي تجري جريان الموصول وتعبّر عن النسبة عندما تفيد معنى " صاحب. الثالثة: إشارة مفهومية تتمحّض فيها [ الذي ] للوصل بما تتوسع به من عناصر إشارية هي [ ل ] و [ أل ] أو لاهما إشارة إلى البعيد والبعد هنا في الذهن و ثابتهما تعريف "3.

و عليه فإن المذهب البصري وصف بالنظرة الضيقة، وهذا راجع إلى تحديدهم للأصول التي نشأت منها أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة4.

و بلغ الأمر بالزمخشري أن انفرد بآراء خرج فيها عن المذهبين البصري و الكوفي ، عارضه فيها أبا حيان ، بل ورد عليه اجتهاداته ، ولم يعدها شيئا. يقول في تفسيره

1 - البحر المحيط، ج2، ص500.

2 - شرح الكافية، ج3، ص90.

3 - الإشارات النحوية، ص298 - 299.

4 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص118 وما بعدها ( المسألة 99 ) .

لقوله تعالى: ( فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ... )<sup>1</sup> ووجه الخلاف فيه هنا إعراب الزمخشري مقام إبراهيم أنه عطف بيان . فقد رد عليه ذلك من وجه التنكير والتعريف؛ فأيات نكرة، و"مقام إبراهيم" معرفة ، ثم إن قوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين<sup>2</sup>.

والذي يراه أبو حيان الأصوب في إعراب "مقام إبراهيم" أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها، أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم ، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها، أي من الآيات البينات مقام إبراهيم<sup>3</sup>.

### المطلب الرابع: الأحكام التركيبية عند المفسرين و ارتباطها بالتحليل الدلالي .

يقوم التفسير على أسس لغوية كثيرة منها: مراعاة التركيب وعناصره، والنظر إلى المعنى و تعدده و ارتباطه بالسياقات المختلفة . وقد أشار الزمخشري إلى ضرورة مراعاة المفسر لأوضاع اللغة في بنائه للمعنى يقول: "...لكن المعنى الصحيح ما طابقه اللفظ و شهد لصحته و إلا كان منه بمنزلة الأروى من النعام ... فإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو من تعاهد النظم و البلاغة على مراحل"<sup>4</sup> .

و تبقى العناية بالنحو للنهوض بالتفسير عاملا هاما أكدت عليه الدراسات الحديثة ، حيث يرى أحد الباحثين المحدثين أن " ظهور النحو في التفسير قد مثل منعرجا هاما ، وبالفعل فقد أضفى على التفسير احتواءه على معرفة موضوعية، حتى إن كانت متأثرة بالقرآن - مظاهر معرفة موثوق بها"<sup>5</sup>.

و لكن كيف نهض النحو بالتفسير ؟ و ما وجوه ذلك ؟

### 1- التركيب الإسنادي :

1 - آل عمران/97.

2 - البحر المحيط، ج3، ص10.

3 - المرجع نفسه، الموضع نفسه.

4 - الكشف، ج1، ص36.

5 Gilliot claudé , les débuts de L'exégèse coranique , R- 1990, 4 ,p :82



اهتم المفسرون بأحوال التركيب الإسنادي وبيان وظائفه المتعددة من خلال عرض الآيات .يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ( **قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ** )<sup>1</sup>.

فاحتمالات المبتدأ و الخبر متعددة؛ فالمبتدأ مبتدآن هما: ( جزاؤه ) و الثاني محذوف و الخبر خبران هما: الأول مركب موصولي ( من وجد في رحله )، وثانيهما ( من وجد في رحله فهو جزاؤه ) .

أما ابن النحاس فقد أول إعراب هذه الآية وفق ما يلي :

1. ( جزاؤه ) مبتدأ و خبره محذوف و التقدير جزاؤه عندنا كجزائه عنكم .
2. ( جزاؤه ) مبتدأ و ( من وجد ) مبتدأ ثان ، ( فهو جزاؤه ) خبر للمبتدأ الثاني والجملة ( من وجد فهو جزاؤه ) خبر المبتدأ الأول<sup>2</sup>.

فهذا التركيب لخص محاكمة سارق صواع الملك؛ إذ اتصف بدقة تصوير الموقف المتضمن الصراع بين الطرفين والذي انتهى بتقرير الحكم في قوله تعالى " فهو جزاؤه " ووقع الحذف هنا لوجود الجواب في فعل الشرط ؛ ( ما جزاؤه من وجد في رحله ) ، ويكون بأخذ السارق و استعباده سنة كاملة<sup>3</sup> .

**2- المبتدأ :** التبس على المفسرين تحديد وظيفة المبتدأ لتداخلها بوظائف أخرى .

فقد عرض لهم بعض الإشكال أثناء تفسيرهم لقوله تعالى : ( **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ** )<sup>4</sup>.

فابن عطية يقف عند " ماذا أنزل ربكم " ويورد احتمالات الجواز في "ماذا" منها :

- 1- أن تكون " ما " استفهاما ، و " ذا " بمعنى " الذي .
- 2- أنزل اشتماله على الضمير العائد .
- 3- أن تكون " ما " و " ذا " اسما واحدا مركبا بمعنى أي شيء ؟<sup>5</sup>.

1 - يوسف/75.

2 - ابن النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص210.

3 - الكشاف، ج2، ص334.

4 - النحل/24.

5 - المحرر الوجيز، ج8، ص397.

و حدد الزمخشري وظيفة المبتدأ في : " ماذا أنزل ربكم " بأنها مفعول به منصوب بالفعل " أنزل " بمعنى " أي شيء أنزل ربكم " .

و الاحتمال الثاني أن يكون مرفوعا بالابتداء : أي شيء أنزله ربكم و يكون المعنى : المنزل أساطير الأولين<sup>1</sup> و عارض أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري من احتمالات الإعراب ؛ إذ يرى أن ( ماذا ) لا تكون مرفوعة بالابتداء لأن البصريين لم يجزوه ،

كما أن ماذا أنزل لا تجوز أن تكون معمولا لقييل على مذهب البصريين<sup>2</sup>.

و يرفض البقاعي أن تكون "ذا" تأكيدا للاستفهام، بل هي موصولة، وهي في موقع مبتدأ يقول " الذي تعنون أنه منزل ليس منزلا " <sup>3</sup>.

وأما ابن عاشور فلم يقع في اضطراب المفسرين في تحديد المبتدأ و الخبر ، إذ جعل ( ما ) خبر مقدم و ( ذا ) اسم إشارة مبتدأ و تقديره : هذا الذي أنزل ربكم ما هو ؟

( وأساطير الأولين ) خبر لمبتدأ محذوف، دل عليه ما في السؤال، وتقديره: هو أساطير الأولين و اعتبار أساطير منصوبة يوقع في تناقض بين ما جيء في الآية ؛ لأن أساطير الأولين سابقة و ليست ما أنزل الله الآن<sup>4</sup>.

فمعنى الابتداء يفيد الأول، والبداية، والمضي، هذه المعاني التي اقتربت من قوله تعالى .

**3- الخبر :** التبس الخبر في مواضع كثيرة من القرآن بوظائف كثيرة ، منها ما

نجده في قوله تعالى : ( فَكَايِّنَ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبُرُّ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَّشِيدٌ )<sup>5</sup>.

أورد الزمخشري احتمالان للإعراب، التبس فيهما الخبر بالحال<sup>1</sup> وقف منهما أبو حيان موقف التضعيف ، حيث عد إعرابه لـ " أهلكتناها " خبر في موضع رفع " و المعطوف

1 -الكشاف، ج2، ص406.

2 -البحر المحيط، ج5، ص470.

3 - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، خرج أحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1، 1415هـ - 1995م، ج4، ص258.

4 - التحرير والتنوير، ج13، ص131.

5 - الحج/45.

على الخبر خبر، فيكون قوله ( فهي حاوية ) في موضع رفع ، لكن ينتج قول الزمخشري على الوجه القليل، وهو إعراب ( كأين ) منصوبا بإضمار فعل على الاشتغال، فتكون الجملة من قوله أهلكتاها مفسرة لذلك الفعل، وعلى هذا لا محل لهذه الجملة المفسرة ، فالمعطوف عليها لا محل لها <sup>2</sup>.

أما الطاهر بن عاشور فقد أدرك الخلاف، وأزال اللبس باعتباره ( كأين ) في موضع رفع بالابتداء و الجملة بعده خبر ، و التقدير عنده : كثير من القرى أهلكتاها ، وجملة ( أهلكتاها ) خبر . و جوز أن تكون منصوبة على المفعولية بفعل محذوف تقديره : أهلكتا كثيرا من القرى أهلكتاها. غير أن الوجه الأول أجود<sup>3</sup>.

**3- الحال :** لما عمد الزمخشري إلى تفسير قوله تعالى : ( **وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** )<sup>4</sup> عبر عن الحال بالحالة المستقبلية و سماها المقدرة " لأن الجبل لا يكون بيتا في حال النحت و لا الثوب و لا القصبه قميصا و قلما في حال الخياطة و البري "<sup>5</sup>.

**4- المفعول به :** ورد المفعول به في قوله تعالى ( **وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِ هَرُونَ أَخِي** )<sup>6</sup>. على صورتين هما: لي وزيراً، و قدم الأول على الثاني لتعلقه بالفعل و " عناية بأمر الوزارة "<sup>7</sup>.

وأصل التركيب قبل التقديم، اجعل لي هارون وزيراً؛ إلا أن المفعول الثاني قدم فصار وزيراً مفعولاً، و هارون عطف بيان .

### المطلب الخامس: التأويل و الأحكام النحوية .

1 - الكشف، ج3، ص17.

2 - البحر المحيط، ج6، ص348.

3 - التحرير والتنوير، ج17، ص285.

4 - الأعراف/74.

5 - الكشف، ج2، ص90.

6 - طه/29 - 30.

7 - الكشف، ج2، ص535.

أخذ المفسرون بناصية التأويل في معرض تفسيرهم لكتاب الله و الوقوف على حبايا النص ومكنوناته، إذ لا يكتفي المفسر بالوقوف عند ظاهر اللفظ، فتحدث رغبة في نفسه تحثه على مزيد من البحث وراء المعنى المخفي، فيعمد إلى تقليب العقل في محيط اللفظ لعله يهتدي إلى معنى يراه الأنسب بناء على توجيه الأدلة و القرائن .  
وقد حققت اللغة و التأويل مقصدا شرعيا هاما بدحض شكوك الملحدون الذين نظروا إلى بعض الآيات و خلصوا إلى أن بينها تناقضا وهي :

1- قال تعالى : ( يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ )<sup>1</sup>.

2- قوله تعالى : ( يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا )<sup>2</sup>.

3- وقوله تعالى : ( فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَن نُّبِيِّهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ )<sup>3</sup>.

4- وقوله تعالى : ( وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ )<sup>4</sup>.

5- وقوله تعالى : ( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤَدِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ )<sup>5</sup>.

و الذي نظر إليه هؤلاء الملحدون أن الناس يوم القيامة لا يتكلمون ، ثم يجدون في آيات أخرى يصف الله جدالهم ، واعتذارهم ، ...

عرض الزمخشري لهذه الآيات ، وفرق بين المعنى في قوله تعالى : (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) نفس إلا بإذنه " يقصد بها كل الناس<sup>6</sup> و قوله : ( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤَدِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ) وهم الكفار.

فإذا نظرنا إلى الفرق بين المعنيين مسترشدين بالسياق ونوع الخطاب وجهته، أدركنا أن الخطاب متعدد بتعدد المخاطبين، واختلاف المواقف و المقامات .

و أما الفئة التي لم تسأل " لأنهم يعرفون المجرمين وهي سواد الوجوه وزرقة العيون فإن قلت هذا خلاف قوله تعالى : ( فُورَبِّكَ لَسَأَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>7</sup> وقوله : ( وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ

1 - هود/105.

2 - النحل/111.

3 - الرحمن/39.

4 - الصافات/24.

5 - المرسلات/35 - 36.

6 - الكشف، ج2، ص293.

7 - الحجر/92.

إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ<sup>1</sup> . قلت : ذلك يوم طويل و فيه مواطن فيسألون في موطن و لا

يسألون في آخر. قال قتادة قد كانت مسألة ثم ختم على أفواه القوم وتكلمت أيديهم و أرجلهم بما كانوا يعملون . وقيل لا يسأل عن ذنبه ليعلم من جهته و لكن ليسأل سؤال توبيخ<sup>2</sup>.

و قد تبين أن الآيات تختلف في معانيها باختلاف التراكيب، والسياقات، وجهة الخطاب.

1 - اختلاف الزمن يوم يأت ← المقصود الله - لفظ اليوم يدل على الزمن المستقبل.

هذا يوم ← يوم العذاب- تعيين المشار إليه زمن الحاضر.

يوم تأتي ← تحضر النفوس للحساب ويحدث بينها جدال.

وزمنه المستقبل

اختلاف السياق مرهون بنوع ← كل الناس هود/105  
المخاطب ← الكافرون المرسلات/35 - 36

- انتقال السياق من الخبر إلى الإنشاء في الخطاب الموجه : بصيغة الأمر ( وَقِفُوهُمْ

إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ) الصافات /24 .

فالتأويل تحقق باللفظ والمعنى، ويمكن توضيحه من خلال الجدول، مع التركيز على دوال اللفظ التأويلية، ودوال المعنى التأويلية .

1 - دوال اللفظ التأويلية	2- دوال المعنى التأويلية
دلالة الجنس : إنس و جان . دلالة العدد : الجمع ( ينطقون ، فيعتذرون ) دلالة الزمن : ( ماض - مضارع - أمر ) مخاطبة الحاضر بلفظ الغائب التعبير عن الجمع المؤنث بالجمع المذكر . التعبير عن غياب الباث ( الله تعالى ) غيابا ماديا مطلقا بتوظيف الفعل المبني لما يسمى فاعله.	1-الكلام لا يتم إلا بإذن 2- نفي التكلم ، نفي الاستئذان - وجود الاعتذار . 3-حدوث الجدل .

1 - الصافات/24.

2 -المصدر نفسه، ج4، ص48.

تقدم الظرف في أكثر من آية، كان من أجل التركيز على ملابسات الحساب، ووضع الحدث في المقام الذي يناسب فاعليه، حيث إن " يوم تأتي كل نفس " منصوبة على الظرفية ، ومثلت تراجعاً إحيالاً للبنية السابقة " لغفور رحيم " حتى تكتمل عناصر الموقف، فهم يجتهدون في طلب المغفرة و الرحمة، حيث " لا يجدون أثراً لذنوبهم التي لا يخلو عنها غالب الناس و يجدون رحمة من الله بهم يومئذ ، فهذا المعنى هو مقتضى الإتيان بهذا الظرف "1.

ومن خلال عرض الآيات الخمس السابقة يمكن تصنيف معاني التأويل فيها إلى أربعة أصناف كبرى تلتف حولها معاني القرآن و هي: معاني الباث، معاني القول، معاني علاقة الباث بالمخاطب، ومعاني الواقع ( واقع الحساب ) .

### 1- دلالات الشرط و الاستفهام و النفي و تأويلاتها :

#### أ- دلالة الشرط :

تشكلت قناعة المفسرين حين نظروا في دلالات الشرط و الاستفهام و النفي ، أنها لا تدل على معانٍ أحادية ، بل تخرج إلى دلالات كثيرة و متعددة فتأولوها في معرض تفسيرهم . فهذا الزمخشري عرض ما تدل عليه ( إن ) من احتمال وقوع الشرط ، وأدل الحالات التي يبدو فيها عدم التناسب بين معنى ( إن ) و السياق العام للآية هو قوله تعالى ( **أَفَنضْرِبُ عَنْكُمُ الدُّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ** )<sup>2</sup>.

فالناظر لتركيب الآية تتحدد له معالم في ذهنه أن معنى الشرط هنا غير مستقيم ، غير أنها إذا عدل إلى معرفة دور الاستفهام في تحريك البنية و تغيير وجهة الدلالة ، والتحكم في الشرط و مفهومه و استرساله عبر البنية كلها ، تأكد له أن الشرط هنا يحتاج إلى تأويل بالوقوف على مجموع علائق منها : الاستفهام ، الشرط ، دلالة الفعل ( نضرب ) ، دلالة الخبر ( مسرفين ) ، ثم احتمالات الاستفهام و الشرط . وخروجه عن الاحتمال إلى التحقق كما يقول الزمخشري: " فإن قلت : كيف استقام معنى إن الشرطية و قد كانوا مسرفين على البت ؟ قلت هو من الشرط الذي ذكرت أنه يصدر

1 - التحرير والتنوير، ج14، ص301 - 302.

2 - الزخرف/5.

عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته كما يقول الأجير ، إن كنت عملت لك فوفني حقي ، وهو عالم بذلك و لكنه يخيل في كلامه أن تفرطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالا له <sup>1</sup>.

فدوافع التأويل هنا هي وقوع الإسراف عند المخاطبين، والمعرفة التي تمت للمفسر عنهم و قد "وجد المفسر في المقصد البلاغي للخطاب و قيمته الحجاجية سبيلا للخروج عن المفارقة فربط استعمال الشرط بسياسة الخطاب" <sup>2</sup>.

و مثل هذه المسوغات التي أجازت للمفسرين استعمال ( إن ) في الشرط بدل ( إذ ) تؤكدها حالات كثيرة في القرآن بحجة أنها تدل على تحقق الشرط ، يقول تعالى (ولا تُكْرَهُوا فَتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا) <sup>3</sup>.

تحمل الآية شحنة كبيرة من الحدث مقيد بالنهي و الشرط ؛ حيث تتحكم بنية الشرط التالية في تحديد فعل النهي و الزجر تمثلا للتحصن و العفة .

فالبنية هنا تمثل قراءة تراجعية من الشرط إلى وجود النهي و تحققه و فرضه على الواقع المغاير بطبعه ؛ إذ أن النساء في الجاهلية كن إذا أردن البغاء يضربن رايات حمرا إعلانا عن أنفسهن .

فاسترسال الوظائف التركيبية و الدلالية التي تتحقق ببنية نحوية أفادها النهي و الشرط تكون من الداخل إلى الخارج في حركة دورانية، ومن اليسار إلى اليمين ، لأن البؤرة المؤسسة للجملة هنا هي : التحصن بمقابل البغاء ؛ هاتان نقطتان محوريتان يتحقق بهما الشرط الذي زادت درجة قوته بوجود النهي في صدارة التركيب .

و ما انحصار البغاء بين النهي و الشرط إلا قيد تركيبى وحصر للتخلص منه، و تحرير بقية المعنى المتضمن التحصن. و عليه فإن التركيب هنا ورد على المنوال الآتي :

لا ( نهى ) + فعل ( تكرهوا ) + اسم ( فتياتكم ) + حرف جر ( على ) + اسم مجرور ( البغاء ) + شرط ( إن ) + فعل ( أردن ) + مفعول ( تحصنا ) .

1 - الكشاف، ج3، ص478، وينظر: البحر المحيط، ج8، ص8.

2 - محمد بن أحمد باب، التحليل التركيبى عند المفسرين، الزمخشري منطلقا، رسالة دكتوراه (مخطوط)، إشراف: الطيب بكوش، جامعة منوبة للآداب والفنون والإنسانيات، 1998 - 1999 م، ص108.

3 - النور/33.

و مفاصل التركيب هنا ثلاثة :

لا تكررهما ... على البغاء ... تحصنا .

ثم إن اختزال البنية في تكوينها الشرطي دليل على وضوح الرؤية و تحقق الهدف أو اقتراب تحققه .

### ب- دلالة الاستفهام :

لم تنحصر دلالة الاستفهام في أحادية الاتجاه، وإنما تعددت أوجهه و اختلفت باختلاف السياق الذي يرد فيه منها: إنكار الفعل، والدلالة على التبكيت التي يلفت إليها الزمخشري في تفسيره قوله تعالى: ( حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّادًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ )<sup>1</sup>. فالاستفهام في قوله: ( أَمَّادًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ) أفاد التبكيت لا غير<sup>2</sup>.

فإذا تأملنا الملامح الأولية للاستفهام الذي سبق بسياق مبين لزمان و مكان الحدث . و هو يوم الحساب الذي أفادته "حتى" .

أدركنا جانباً تأويلياً، مهما في فهم الأبنية المشتملة على المتغيرات ، وصلتها بالبنية الأساسية ، فالاستفهام استفهامان بالهمزة ، وبـ ( ماذا ) ، وتسبيق الهمزة لأصالتها ، وتعلقها بالسؤال يوم الحساب و موقف المحاسبين من المحاسب ( بكسر السين ) ثم التوجه للاستفسار عن أمر مضى و زمن انقضى في الحياة الدنيا ( أم ماذا كنتم تعملون ) .

فتراوح المعنى بين بداية التركيب و نهايته اتسم بالاستفهام عن الخاص والاستفهام عن العام .

الخاص ← أكلبتم بآياتي .

1 - النمل/ 84.

2 - الكشاف، ج3، ص161، والتبكيت هو ضرب بالعصا و السيف ونحوهما، الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط1، 1424هـ - 2003م ج1، ص156.



العام ← ماذا كنتم تعملون. ما هو البديل الذي وضعتموه مقابل التكذيب والإعراض عن شريعة الله؟.

و ورود " أم " الدالة على التسوية التي أفادت تساوي الكفر بالتقريع والتوبيخ<sup>1</sup> فالمجال الذي تدور فيه الدلالة محكوم بـ: حتى ... الهمزة ... أم ماذا ... ؟  
النهاية التي يتجه إليها كل حي، ثم مراحل السؤال والحساب ودرجاته .  
فما قبل حتى منته، وما بعدها مبدوء فيه . وننتبين أن وضع الخطاب تحدد بما يلي :

**المخاطب:** الله سبحانه و تعالى .

**المخاطب:** الكافرون ، المكذبون بآيات الله .

موضوع الخطاب التكذيب بالآيات التي أقامها دلالة على وحدانيته .  
شكل الخطاب: توبيخ وتقريع من الله، وصمت دال على الخوف والرهبه عند المشركين .

### ج - دلالة النفي :

النفي من الأساليب المشكلة للخطاب القرآني ، ولكن حسب درجات المخاطبين ، ونوع الخطاب . فالنفي نفيان ، نفي الإيجاب، ونفي السلب .

و ترد مؤكدات النفي لبعثه و تقويته نحو اللام التي ارتبطت بالفعل ينفروا بعد " ما " النافية . قال تعالى : ( وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ )<sup>2</sup>.

فورود لام الجحود تأكيد للنفي يسوق التركيب إلى بلوغ درجة النهي " فتأكيده يفيد تأكيد النهي، أي كونه نهيا جازما يقتضي التحريم"<sup>3</sup>.

ثم إن هذا التقيد للإطلاق الذي تفيد لفظة ( انفروا )، قد خص نفرٌ بالجهاد " و خصت الطائفة التي لم تنفر للتفقه في الدين ومراعاة شؤون المسلمين، فالنفي عمل على جهتين لتحقيق المقصد الإيجابي، وهو نفي وجوب النفر على جميع المسلمين .

1 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج13، ص238.

2 - التوبة/122.

3 - التحرير والتنوير، ج11، ص60.

" واثبات إيجابه على طائفة من كل فرقة منهم بأن الذين يجب عليهم النفر ليسوا بأوفر عددا من الذين يبغون للتفقه و الإنذار ... "1.

و من أحكام النفي اقتضاء دخوله على كاد كونها موجبة، قال تعالى: ( إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا )<sup>2</sup> فارتباط لم النافية بـ: كاد الدالة على الاقتراب والوشك زاد من تقويته فهو " مبالغة في لم يراها: أي لم يقرب أن يراها فضلا عن أن يراها "3.

و خلاصة القول، ارتفع التفسير بكثير من أحكام النحو من عدة أوجه، أولها أن جعل من النحو وأحكامه أداة في يد المفسر لحل إشكال المعنى، والوصول به إلى أعلى درجاته فضلا عن توجيه الأحكام بما يخدم النص و المعنى، و التخفيف من الخلافات النحوية بين مدرستي الكوفة و البصرة " فالمفسر يستطيع حل كثير من المشاكل النحوية ، ومن ثم فإن الاهتمام بما يحيط العملية التفسيرية بهالة من المصادقية. فالقارئ يدفع إلى الإحساس بأن المفسر يعرف عمله، وأن أحكامه يمكن أن يوثق بها ولما كانت المشاكل النحوية قابلة للتحديد و التحليل و الحل فإن المرء سيعتقد أن صعوبات نصية أخرى أكثر تعقيدا وإشكالا يمكن أن تجد هي أيضا حولا "4.

1 - المصدر نفسه، ج11، ص61.

2 - النور/40.

3 - الكشف، ج3، ص69.

4 – Heath ,Pater : Creative Lermeneutics : a comparative analysis of three islamic approaches, Arabica, TXXXvi,1989,p :182 .

المبحث الثالث : الأحكام النحوية عند علماء الأصول .

تظهر علاقة النحو بأصول الفقه من خلال حاجة الأصولي إلى معرفة دلالات المفردات و التراكيب و الوقوف على قوانين النحو من أجل الوصول إلى الأحكام الشرعية، إذ لا تخلو مصنفات أصول الفقه من الإشارات إلى المسائل النحوية بما يسعف على فهم النص الشرعي .

وأول الأحكام النحوية التي وقف عندها الأصوليون، وفصلوا مجملها، ودققوا في حدودها، أقسام الكلام، والإنشاء، والخبر، والأمر، والنهي، والشرط وغيرها من المسائل .

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول إلى أن أقسام الكلام عند النحاة ثلاثة و لم يشذ عن هذا التقسيم إلا جعفر بن صابر من القدماء ، وبعض من المحدثين . أما علماء الأصول فبالنظر إلى مؤلفاتهم و ما ورد عنهم من تعريفات، وبعد الوقوف عليها فإنهم لم يخالفوا النحويين إلا في بعض القيود التي أضافوها .

المطلب الأول: أقسام الكلم.

**1- الاسم:** يقول أبو حامد الغزالي ( ت 505 هـ ) : " وحده - يعني الاسم - ما يشعر بمسمى من غير إشارة إلى زمن محصل ، و الفعل يخالف الاسم في خاصيته ، وهي صيغ دالة على أحداث مشعرة بزمان منقسم انقسام الزمان من ماضي و حاضر ، و مستقبل ، وأما الحرف فهو الذي جاء لمعنى تتعدم خاصية الاسم و الفعل فيه ، و يظهر المعنى في غيره "1.

فالتقابل بين أقسام الكلم كان أساسا للتمايز ، إضافة إلى النفي و الإثبات الذي يعمل على نفي صفة في قسم و إثباتها في قسم آخر .

1 - الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول ، ص79-80 ، نقلا عن مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين، 1980 م ، ص61-62 .

و نجد الأمدي ( ت 631 هـ ) في تعريفه لأقسام الكلم ، تتبع دلالة كل قسم مركزاً على الدلالة اللغوية يقول عن الاسم : " و هو ما دل على معنى في نفسه ، ولا يلزم منه الزمان الخارج عن معناه لبنيته " <sup>1</sup>.

و الفعل " ما دل على حدث مقترن بزمان محصل " <sup>2</sup> ، و الحرف " ما دل على معنى في غيره " <sup>3</sup>

و الملاحظ أن الأمدي قد استعار تعريفات النحاة ، ولم يضيف عليها شيئاً . وهذا اقرار من الأصوليين بأن مثل هذه الحدود مستوفية لشروطها .

**أما العضد الإيجي ( ت 756 هـ ) :** في شرحه على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب فقد سلك طريق ابن الحاجب في اعتماد الدلالة أساساً للممايزة بين أقسام الكلام خلاف الإسناد الذي كان معيار النحويين ، يقول : " اللفظ المفرد ينقسم إلى اسم و فعل وحرف ووجه الحصر مشهور و هو أنه إما أن يستقل بالمفهومية أو لا الثاني الحرف و الأول إما أن يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم و الأول الفعل و قد علم بذلك حد كل واحد منهما ، الإحاطة بالمشترك و هو الجنس وبما به يمتاز كل عن الآخر وهو الفصل " <sup>4</sup>.

و ما يميز عمل الأصوليين هنا هو اعتمادهم معايير نحوية ودلالية ؛ فأما المعايير النحوية فهي في الاسم الاستقلال بالفهم و الدلالة. و هي في الفعل دلالاته على الأزمنة الثلاثة . و هي في الحرف أنه غير مستقل ، بل تابع للتركيب .

و أما المعايير الدلالية، فقد أضافوا إليها جديداً وهو معيار الهيئة، ويسميه مصطفى جمال الدين ( قيد الهيئة ) <sup>5</sup>.

أما علماء الأصول المحدثين فقد تفرعوا في استحضر الدلالات، وتوابعها، وما دام الحرف لا يدل على معنى مستقل ، فإنهم طرحوا فكراً ثنائياً قوامه :

1 - الإحكام في أصول الأحكام، ضبطه وكتب حواشيه: الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية-

بيروت، لبنان، ج1، ص18.

2 - المصدر نفسه، ج1، ص53.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص54.

4- أحمد الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، ضبطه ووضع حواشيه: فادي نصيف وطارق يحي، دار الكتب العلمية- بيروت لبنان، 1421هـ-2000م، ص35.

5- البحث النحوي عند الأصوليين، ص63.

1- فئة الأسماء و أدمجوا فيها الاسم و الفعل و أصل الاشتقاق .

2- فئة الحروف أو المعاني الحرفية وهي الروابط التي لا يمكن أن تدرك مستقلة عن الجملة .

فالدلالات هي المحدد الأساس للممايزة بين الأقسام . وذكروا المعاني الإخطارية<sup>1</sup> ونصطلح عليها بالدلالة الإيحائية، وهي الصورة الذهنية التي ترتسم في الذهن ولها ما يمثلها في الخارج من الألفاظ إذ أن الاسم هو ما دل على معنى في نفسه، هذا المعنى مستقل في الذهن ، مثلما هو مستقل باللفظ ، فإذا قلنا : الفرس أو الحائط أو الجبل ، تأكد لدينا فهم المقصود بالملفوظ و تحددت الصورة الذهنية دون لبس أو غموض .

فالأحكام النحوية بكل أنواعها إعرابية ( تركيبية ) أو دلالية سارت إلى جانب النص مع مراعاة عنصر المعنى، والسعي نحو إيجاده، لأن في ذلك تحقيقا لغاية النص القرآني .

أما معنى الحرف فهو مرتبط بسياق تركيبى يساق له من أجل بث معناه فيه<sup>2</sup>. و ليس له له صورة ذهنية مستقلة. و بناء على هذه المميزات فإن الحد الذي وضع للحرف دقيق ( لأنه ما دل على معنى في غيره ) .

و على هذا فالحرف لا يحمل دلالة في نفسه، وإنما يوجد من خلال ارتباطه بالتركيب وإذا أخضعنا هذين القسمين لنظام التقابل فإنه يتحدد أمامنا ما يلي:

1 - الاسم مستقل بمعناه ← الحرف تابع لغيره، إنه لا يحمل الدلالة في

نفسه، بل يوجد من خلال تألفه مع بقية عناصر التركيب.

سمات الاسم	سمات الحرف
1 - دلالة لفظية مستقلة	دلالة تركيبية

1 - البحث النحوي عند الأصوليين، ص 63.

2 - المرجع نفسه، ص 65 - 66.

2- دلالة تركيبية موحدة	دلالة نسبية
3 - المعاني الإخطارية ( الإيحائية )	الوجود الرابط <sup>1</sup>

فالحروف إذا ما انتظمت داخل التركيب فإنها تشكل شبكة من العلاقات، فهي ترتبط بالحدث والزمن و السياق. فإذا قلنا: "من" تفيد الابتداء أو البعضية، و"حتى" تفيد العناية والانتهاء، فإن ذلك لا يتحقق إلا بوجود عناصر الخطاب.

و معنى قول النائيني إن الدلالة إيجادية" أي أن استعمال الحرف في صدر الجملة هو الذي يوجد معناه فيها و ليس له قبل الاستعمال معنى ثابت وموجود في عالم الإدراك كالأسماء"<sup>2</sup>.

فالمعنى الثابت جاء من ارتباطه بكلمات التركيب، وكان التركيب يبث الثبوت في معنى الحرف غير المستقر؛ ذلك أنه له معنيان؛ معنى أصلي غير ثابت، ومعنى موجود وهو ثابت.

و أما الفعل: فإنهم نظروا إليه من جهة تحقيقه للحدث، وانعكاسه على الصورة الذهنية. فإذا افترضنا الجملة الآتية ( قدم الحاج من مكة)، فإننا نفهم فعل القدوم على أنه حدث مستقل.

غير أن الحدث مرتبط بالفاعل ومكان الفعل ولهذا فإن الفعل يفترق في بعض جزئياته عن الاسم. وهذه الجزئيات هي صيغة الفعل واشتقاقه، لأن ما يدل عليه الماضي خلاف ما يدل عليه المضارع؛ فالفعل مقيد بالهيئة و الصيغة ، فـ " قدم " تدل على نسبة القدوم أو تحققه من الحاج . وهنا يلتقي الفعل مع الحرف بأن كليهما يدلان على معنى نسبي<sup>3</sup> خلاف الاسم الذي يدل على معنى مطلق .

1 - البحث النحوي عند الأصوليين، ص 65-66.

2 - خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية جامعة منوبة. كلية الآداب منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس ط2001، ص1، ص348. وهذه الدلالة الإيجادية صدرت عن الرضي الذي يقول: "فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره"، شرح الكافية، ج1، ص34. فالدلالات التي تحملها النصوص النحوية كثيرة، ولكنها ظلت حبيسة عدم الفهم، حتى جاء الأصوليون فبينوها.

3 - البحث النحوي عند الأصوليين، ص66.

فالفاعل في حقيقته مركب من معنى الاسم ومعنى الحرف ، فهو في تصور الأصوليين غير مستقل مفهوما. مثلما أن الحرف غير مستقل بالمفهومية، فقيده عدمي.

**4- معنى المبهمات :** و هي القسم الذي أضافه مصطفى جمال الدين من خلال استقراء عمل الأصوليين المحدثين ، الذين لم يقرؤا بالقسمة الثلاثية عملا بما جاء في النص المأثور عن علي بن أبي بن طالب<sup>1</sup> .

و تدخل في طائفة المبهمات أسماء الإشارة والموصولات والضمائر و أسماء الأفعال و الاستفهام و الشرط ، ويطلق الكوفيون على الضمائر " الكنايات " ، وبعض البصريين يصفونها بالمكنيات<sup>2</sup>.

و أما الرضي الأسترابادي فإنه يجمع في باب الكنايات أسماء الاستفهام وأسماء الشرط<sup>3</sup>. ومن الأصوليين المتقدمين نجد ابن حزم يصف الضمائر بالكناية<sup>4</sup> .

و تتميز بأنها قسم جامع بين صفات الاسم و صفات الحرف، فأخذت من الاسم دلالاته الإخطارية ، ومن الحرف دلالاته الإيجابية . مع أنها في وظيفتها التركيبية تقترب من الأسماء؛ إذ تأخذ موقعا إسناديا. فتكون مسندا أو مسندا إليه. بخلاف الحرف الذي يلتزم موقعا ثابتا .

فالذي انصرف إليه الأصوليون في التمييز بين الأسماء المبهمة والحروف كان أساسه الوظيفة . والموقع داخل التركيب إلا أنه غير كاف من جهة أنه يلحق المبهمات بالأسماء " لأن منطلق التمييز بين الأسماء وغيرها - عند الأصوليين - هو دلالتها على المعنى المستقل ، وهذا المنطلق يأبى دخولها في الاسم ، يضاف إلى ذلك أنهم عرفوا الاسم بـ ( ما أنبأ عن المسمى ) و المسمى له صورة ذهنية يحكي عنها الاسم فعن أي شيء ينبئ الاسم المبهم و ليس له عندهم صورة ذهنية مستقلة، غير صورة

1 - محمد علي الكاظمي، فوائد الأصول (تقاريرات بحث النائيني)، ج1، ص22، نقلا عن البحث النحوي عند الأصوليين، ص73.

2 - شرح المفصل، ج2، ص292.

3 - شرح الكافية، ج3، ص233.

4 - الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الحديث، مصر، ط، 1404هـ-1984م، ج1، ص435.

ما يتعلق به من خصوصية ( الإشارة الخارجية ) أو ( الصلة ) أو ( الخطاب ) . فلا بد إذن من إخراج المبهم من دائرة المعاني الاسمية<sup>1</sup>.

وهذا الإخراج لا يصوغ له انصرافه إلى الحرف لأنه يحمل دلالة الإسناد التي لا توجد في الحروف فلا يبقى له إلا أن يأخذ موقعا مستقلا. وهذا ما توحى به تنظيرات الأصوليين لا تطبيقاتهم<sup>2</sup>.

**5 - الصفات :** وهي اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة ، وصيغة المبالغة ، واسمي الزمان و المكان ، واسم الآلة ، فهي عند الأصوليين ذات دلالة نسبية مستمدة من صيغها المختلفة ، ثم إن الأحداث تختلف درجاتها بارتباطها بالصيغ فتكون " المادة و الصيغة دالتين على معنى واحد وهو الحدث أو الحدث المنتسب"<sup>3</sup> ففي صيغة فاعل ينتسب حدث الضرب إلى القائم بالضرب ولكن هذه النسبة ناقصة تقييدية " تتمثل في النسب الحاصلة في المركبات الجزئية و معانيها ، والنسبة الحاصلة في المركبات الشبيهة بالإسناد ، وعلاقة المشتق بما يتعلق به من أحداث"<sup>4</sup>.

فالبحت في العلاقة بين الذات و الحدث لم يكن منطقيا، وإنما شابه المجاز، ذلك أن التعمق في الدلالات الجوهرية تجعلنا نفصل بين الجزأين من حيث أن صيغة اسم الآلة مثلا : مفتاح - الذي يتضمن فعل الفتح لا ينطبق مع الحديد ، مثلما هو الشأن بصيغ الزمان أو المكان - مقتل<sup>5</sup>. إذ لا تدل المشتقات على النسبة الواردة في الأفعال أو الأسماء وهي الإنباء عن الأحداث و المسميات، وإنما تنبئ عن موصوف بالحدث

لالتباس الذات بالاشتقاق<sup>6</sup>.

1 - البحث النحوي عند الأصوليين، ص75.

2 - المرجع نفسه، ص76.

3 - المرجع نفسه، ص78.

4 - خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص346.

5 - ينظر: الخوئي، محاضرات في أصول الفقه، ج1 ، ص295، نقلا عن: البحث النحوي عند الأصوليين، ص78.

6 - الرأي لضياء الدين العراقي في بدائع الأفكار، ج1، ص60، نقلا عن البحث اللغوي عند الأصوليين، ص79.



فالصفات يتوزع معناها بين الاسمية و الفعلية ، وتفرق في بنيتها أو تتفق و الذي يميز بينها هو السياق اللغوي الذي تنتظم فيه هذه الصفة أو تلك.

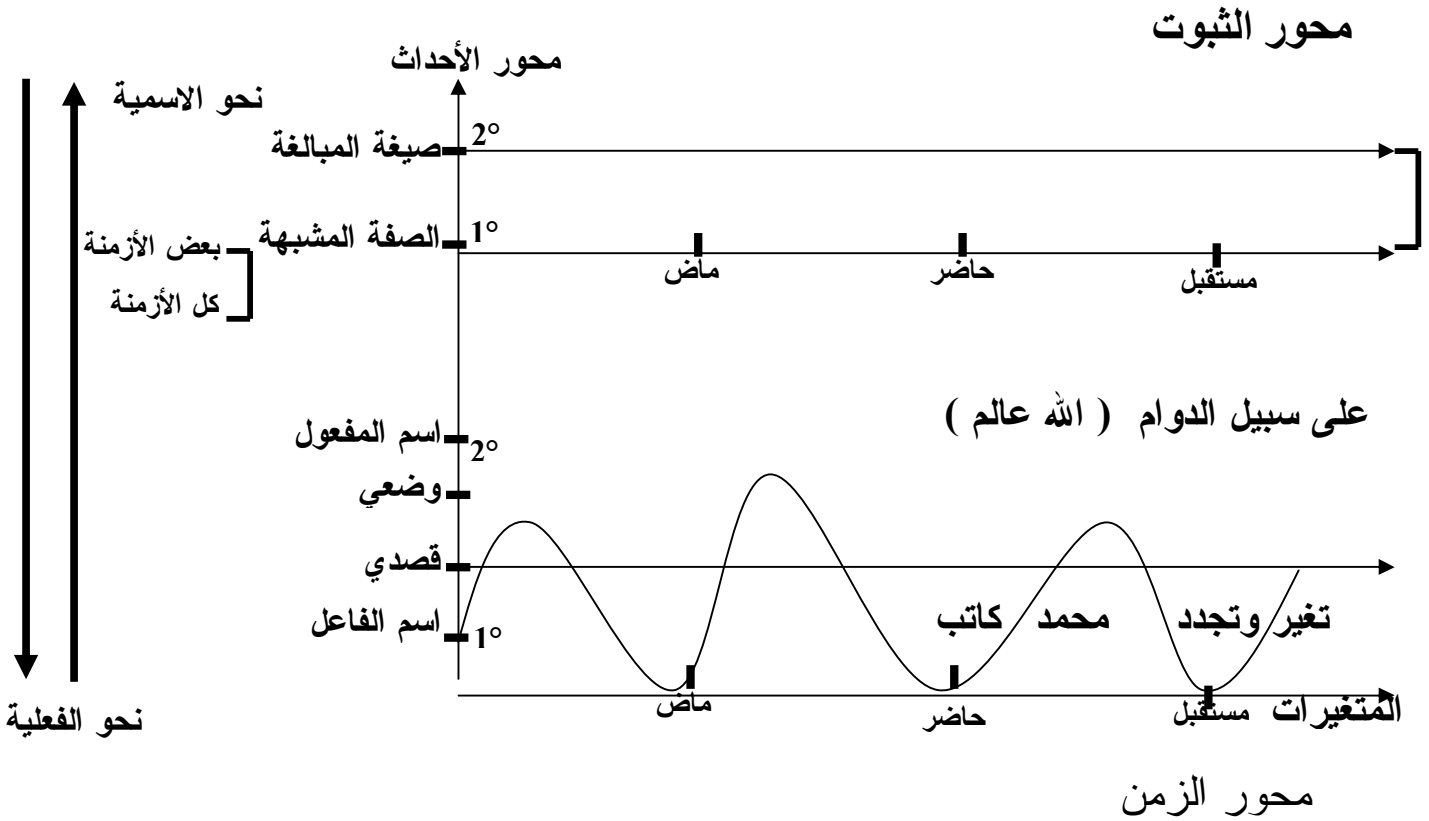
فالصفة المشبهة قريبة من اسم الفاعل مثلما هو الشأن في لفظة " كريم " و قد تشبه اسم المفعول في نحو : قتل .

إن تولد الأبنية وتزايدها عن طريق الاشتقاق الذي يحدث تلاحما معنويا بين الفعل و الفاعل من جهة و بين اسم المفعول الناتج من التقاء الفعل بالمفعول به من جهة أخرى، و أما الصفة المشبهة فإنها تتكون من ناتج العلاقتين ( اسم الفاعل واسم المفعول ) . فالجامع " المشترك بين هذه الأبنية هو معنى الفعل أي الحدث وأن هذه الأبنية اسمية في صورتها فعلية في حقيقتها " <sup>1</sup> و تأخذ القصدية بتوجيه هذه المشتقات أو غيرها من الأفعال و الأسماء، فتعمل على تقويتها أو إضعافها بحسب الزمان والمكان والحدث فالنحاة أشاروا إلى أن اسم الفاعل وضع للحدث و الحدث فيها أغلب <sup>2</sup>.

فالحدث هنا نقل من الفهم المجرد إلى الوجود الحسي على محور الزمن الذي يمثل له بالمخطط الآتي :

1 - رفيق بن حمودة، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، دار محمد علي للنشر - صفاقس تونس، ط1-2004هـ - ص455.

2 - شرح الكافية، ج3، ص483، وقد حدد ابن منظور معنى كلمة حدث " كون الشيء لم يكن ثم كان "؟ لسان العرب، ج2، ص131 مادة ( حدث ) .



فالتمثيل لدرجة الحدوث والثبوت يبين أن اسم الفاعل أكثر دلالة على الحدث من اسم المفعول، فهو أقرب إلى الفعلية، في حين كانت الصفة المشبهة أقرب إلى الاسمية، وأن صيغة المبالغة أبعد عن الفعلية من الصفة المشبهة .

و الذي عليه أحكام النحو، لاسيما في البنيات الاشتقاقية، أنها لا تدل على مطلق الفعلية ولا على مطلق الاسمية، وإنما يعود مصدرها إلى المادة العارية من كل صيغة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الخبر و الإنشاء و أحكامهما عند الأصوليين :

يتحدد مفهوم الخبر و الإنشاء عند الأصوليين من خلال تدقيقهم في النصوص الشرعية والوقوف على بنيتها اللغوية وسياقاتها المختلفة، فدراسة الأحكام الشرعية كانت بالموازاة مع الأحكام النحوية للاستدلال باللغة و نحوها على ما ينص عليه الشارع الحكيم من تكليف يلزم به المكلف على سبيل الإلزام أو التخيير والإباحة .

و لذا حدد مفهوم الوجوب عند الأصوليين بأنه "عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهض تركه سببا للذم شرعا في حالة ما"<sup>1</sup>.

و اتسمت دراستهم في مجال الأحكام الشرعية بالتوسع والدقة والوقوف عند الأوامر والنواهي وما يرتبط بها من قرائن وسياقات تعين على استخلاص حكم شرعي يفضي بالتحليل أو التحريم .

ونظروا في بعض الأساليب التي سيقت للنهي والأمر ولم تدل صيغها على ذلك بل جاءت بلفظ صريح، يقول تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ)<sup>2</sup>. و قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا)<sup>3</sup>

وللسنة ألفاظ خاصة دالة على التكليف بالوجوب أو الترك نحو: أمرنا بكذا فيكون أمر إيجاب أو أمر استحباب وندب<sup>4</sup> و ينهاكم الله عن ... ويأمركم بكذا ... ويفرض عليكم كذا ... يقول تعالى: ( وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)<sup>5</sup> وقوله - صلى الله عليه وسلم ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ،وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا )<sup>6</sup>.

اعتمد الأصوليون عدة معايير للتمييز بين الخبر والإنشاء منها: معيار الصدق والكذب الذي يحتكم إلى المواقف الخارجية، دون إهمال الدلالة التي تنتجها الجمل باختلاف تراكيبها مضافا إليها تحليلهم للسياقات المختلفة ومراعاة الظروف والأحوال لتحديد الكلام ما إذا كان خبرا أو إنشَاء .

1 - الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص86.

2 - النساء/11.

3 - النساء/58.

4 - أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة بيروت ط1، 1417هـ-1997م، ج2، ص74.

5 - الحشر/7.

6 - المستصفى، ج2، ص74.

وعملوا بمفهوم الخبر الذي هو " عبارة عن اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم إلى معلوم أو سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى تمام مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها "1.

ومن سمات الخبر ما يلي :

1. الثبوت أو عدمه .
2. القصدية .
3. الدلالة على النسبة أو عدمها .

أما الإنشاء فهو يتميز بما يلي :

1. وقوع النسبة و إيجادها .
2. القصدية .
3. الثبوت .

والمقصود بالنسبة و دلالتها باللفظ على واقع خارجي ، أي الاتصاف بالصدق والكذب والإنشاء يتعلق باللفظ الذي يحدد هذه النسبة<sup>2</sup>.

وقد حدد الجاحظ ثلاثة أقسام للخبر و هي : صادق ، وكاذب ، وما ليس بصادق ولا كاذب و هنا يكون قد جمع بين الإنشاء والخبر في زاوية من زوايا الأسلوب؛ إذ أخرج الخبر إلى الإنشاء باعتبار القصدية بين المتكلم والمتلقي يقول : " لو أخبر مخبر أن زيدا في الدار، على اعتقاد كونه فيها و لم يكن فيها ، فإنه لا يوصف بكونه كاذبا ، ولا يستحق الذم على ذلك. ولا يوصف بكونه صادقا لعدم مطابقة الخبر للمخبر. وإنما الصادق ما يطابق المخبر مع اعتقاد المخبر أنه كذلك والكذب ما لم يطابق المخبر، مع اعتقاده أنه كذلك "3.

فالنظر إلى نية المتكلم في أفعاله و أقواله شرط أساس لإصدار الأحكام الشرعية، فالصدق و الكذب يتحددان بالنية في المقام الأول ثم باللغة و أوضاعها، وعلاقة المتكلم بالمخاطب، و القرائن و الأحوال و الرموز و الإشارات .

1 - الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص253.

2 - البحث النحوي عند الأصوليين، ص259.

3 - الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص253-254.

فلاحتمال الثالث من احتمالات الخبر يحمل إشارات إنشائية من عدة أوجه :

1. أنه لم يوصف بصدق أو كذب .
2. خروجه إلى التمني؛ إذ يتمنى المتكلم أن يكون زيدا في الدار، فإذا كان كما تمنى فإن الخبر يوصف بصدق و تقل درجة الإنشائية فيه ، وإن كان خلاف ذلك مع عدم علمه بوجود زيد أو عدمه ، فإن الكلام يقترب من الإنشائية بدرجات متفاوتة يحددها الاستعمال .

فأكثر الأصوليون يرون أن الخبر والإنشاء من الأساليب التي يفرقها الاستعمال . فالصيغ التي ترد بها الجمل المشتركة في المعنى ، ترد بصيغة فعل مثلما هو الحال في فقه المعاملات و صياغة العقود نحو : عقود الزواج ( زوجتك )، أو الإيجار ( أجرتك ) ... أو فقه العبادات نحو : ( يصلي ) ، يصوم رمضان، يتصدق عن كل يوم ..أو ما يجري في الأحوال الشخصية نحو : أنت طالق ، وأنت حر . و السبب في وحدة المعنى في هذه الجمل هو نسبة مضمون الإسناد إلى المسند إليه . و الفرق بين الأسلوبين هو قصدية المتكلم إلى إثبات النسبة في الواقع فتكون الجملة خبرا ، أو إنشائها و إيجادها في الواقع فتكون الجملة إنشائية<sup>1</sup> . و من ثم صار البعد المقاصدي هو الذي يتحكم في توجيه الأسلوب و الدلالة ، وتحديد نوع الجمل إضافة إلى دلالة النسبة .

ثم إن هناك مبدأ النفي والإثبات الذي جعله الأصوليون أساسا هاما ضبطوا به دراساتهم للغة؛ فإذا ثبت عندنا تركيب ما أنه إنشائي، انتفى عن كونه خبرا. وهذا ما أكده الأمدي في معرض حديثه عن صيغ الطلاق في قول القائل : لزوجته : طلقتك<sup>2</sup>، إذ أن هذه الجملة غير محكومة بقرائن تقيدها، ولذلك فإن احتمالات التحليل و التعليل كثيرة منها :

1. ارتباط صيغة الفعل بزمن مضى أو زمن الحال والتكلم ، فيكون الطلاق انقضى أو تطبيقها واقع زمن تكلمه .

<sup>1</sup> - محمد حسين الأصفهاني، نهاية الدراية، ج1، ص30. نقلا عن : البحث النحوي عند الأصوليين ص262.

<sup>2</sup> - الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص132.

2. ترتبط هذه الصيغة في دلالة الوقوع أو عدمه بسياق المقام الذي لفظت فيه هذه

العبارة ، فقد يكون الطلاق واقعا ، أو غير واقع .

3. انفتاح الصيغة على أغراض الإنشاء، ويكون هذا من قبل التوسع في الاستعمال

الأسلوبي بين أغراض الخبر و الإنشاء و تداخلها .

و كثيرا ما يستند علماء الأصول إلى ما توصل إليه المفسرون من التمييز بين الخبر و الإنشاء، عن طريق التأويل و التحليل مثلما ذهب إلى ذلك الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ( **والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ** )<sup>1</sup> و هو من قبيل التعبير عن الأمر بالخبر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي، فأخرج " الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجودا "<sup>2</sup>.

و قد بين الزركشي في برهانه المعاني التي يخرج إليها الخبر وهي التعجب، و الأمر، والنهي، و الوعد، والوعيد، و الإنكار، و التثبيت، و الدعاء، و التمني، و النداء<sup>3</sup> .

و الغرض من هذا العدول عند الأصوليين هو تمني وقوع ما يأملون، وزوال ما يكرهون، فيعبرون عن ذلك على أنه وقع فعلا أو زال، ولهذا فهم يختزلون كل مراحل الخطاب بين المخاطب والمخاطب وما يتصل بالعمل اللغوي المنجز، ولذلك جاء تصورهم محصورا في :

- بداية العمل المحكومة بالمقصد .

- و نهاية العمل الموصوفة بالإنجاز الإيجابي بالامتثال للأوامر و الابتعاد عن النواهي .

تؤكد الدراسات التداولية أن أصل الخبر إنشاء حذف منه محل القوة، أي أفعال الإنشاء نحو ( **أؤكد** ) و ( **أظن** ) و ( **أثبت** ) في إطار نظرية الأعمال اللغوية،

1 - البقرة/228.

2 - الكشاف، ج1، ص365.

3 - البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3 ، 1400هـ-1980م، ج2، ص317-326.

تقول حنان الرياحي " تراجع أوستين عن التقسيم الثنائي للكلام إلى خبر وإنشاء لصالح نظرية أخرى قام بتطويرها في سياق معالجته مسائل الحقيقة والمعنى و المرجع أطلق عليها نظرية الأعمال اللغوية و هي نظرية تقوم أساسا على اعتبار جميع الجمل الصادرة عن المتكلم جملا إنجازية تتضمن فعلا إنشائيا صريحا أو ضمنيا بما في ذلك الإخبار التي أصبحت إنشاءات بتأويل فعل مضارع مرفوع ضمني تقديره : أخبر ، أعلن ، أو أقول و هو ما بينه هاريس حين اعتبر أن كل ما ينجزه المتكلم من إخبار أو استفهام أو أمر أو وعد إنما هو إنشاءات بتأويل فعل مضارع مرفوع ضمني مسند إلى المتكلم المفرد تقديره أقول "1.

### المطلب الثالث: الأمر و النهي بين الحكم النحوي و التكليف الشرعي .

إذا وقفنا على حد الأمر عند أبي حامد الغزالي نجد أنه " القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به "2 و النهي هو " القول المقتضي ترك الفعل "3 ، ويرى الأمدي أن الأمر ما كان على سبيل الاستعلاء4.

وقد اشترط الأصوليون في الأمر شروطا ثلاثة وهي إرادة إحداث الصيغة، وإرادة المأمور، وإرادة الدلالة بالصيغة على الأمر دون الإباحة و التهديد5.

فبالاهتمام واضح من قبل الأصوليين بالدلالات التي أبرزوها من دلالة الصيغة إلى دلالة السياقين اللفظي و الحالي يضاف إليها أصناف الدلالة.

ومن الأحكام الشرعية التي حدودها للأمر و هي : الوجوب و الندب .

فالوجوب نحو قوله تعالى : ( وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ )6، والندب نحو قوله

تعالى : ( إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ )7.

1 - مقولة الواجب وغير الواجب من خلال كتاب المقتضب للمبرد، رسالة ماجستير، (مخطوط)، اشراف: المنصف عاشور، كلية الآداب - جامعة منوبة للفنون و الإنسانيات، 2002م ، ص17.

2 - المستصفي، ج2، ص61.

3 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

4 - الإحكام في أصول الأحكام ، ج1، ص363.

5 - المصدر نفسه، ج1، ص363.

6 - البقرة/43

7 - البقرة/282.

و أما دلالة صيغة الأمر فقد أجمع جمهور الأصوليين على ضبطها في خمسة عشر دلالة و هي :

1. دلالة الإرشاد نحو قوله تعالى : ( **وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ** )<sup>1</sup> وهو قريب من الندب، إذ أن الإرشاد يقصد به منافع الدنيا ، و الندب ثواب الآخرة<sup>2</sup>.
2. دلالة الإباحة كقوله تعالى : ( **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا** )<sup>3</sup>.
3. دلالة التأديب - قال الرسول صلى الله عليه وسلم - " **كُلْ بِيَمِينِكَ وَ مِمَّا بِيَمِينِكَ** " <sup>4</sup>.
4. دلالة الامتتان : ( **وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ** )<sup>5</sup> و يشترك مع الإباحة في أن كليهما كليهما له دلالة على الإذن بالفعل ، بيد أن الإباحة هي الإذن المجرد ، والامتتان يقترن به ذكر احتياجنا إليه<sup>6</sup>.
5. دلالة الإكرام نحو قوله تعالى : ( **ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ** )<sup>7</sup>.
6. دلالة التهديد في قوله تعالى : ( **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** )<sup>8</sup> .
7. دلالة الإنذار نحو قوله تعالى : ( **قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ** )<sup>9</sup> فالإنذار فالإنذار هنا قد بلغ درجة التهديد أو ساواها .
8. دلالة التسخير نحو قوله : ( **كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ** )<sup>10</sup>.
9. دلالة التعجيز نحو قوله : ( **قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديداً** )<sup>1</sup>.

1 - البقرة/282.

2 - عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري الهندي، فواتح الرحموت، شرحه: محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي دار- احياء التراث العربي- بيروت- لبنان- ط1، 1418هـ-1998م، ج1 ص404 .

3 - المائدة/2.

4 -أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، من طريق عمر بن أبي سلمة، حقه: محب الدين الخطيب وآخرون، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان، ج3، ص431.

5 - المائدة/88.

6 - طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر - الإسكندرية ص70.

7 - الحجر/46.

8 - فصلت/40.

9 - إبراهيم/30

10 - البقرة/65.



10. دلالة الإهانة نحو قوله تعالى: ( دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ )<sup>2</sup>

11. دلالة التسوية نحو قوله تعالى: ( فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ )

3.

12. دلالة الدعاء نحو قوله تعالى: ( رَبِّ اغْفِرْ لِي )<sup>4</sup>.

13. دلالة التمني نحو قول امرئ القيس<sup>5</sup>

..... ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

14. دلالة القدرة نحو قوله تعالى: ( كُنْ فَيَكُونُ )<sup>6</sup>

و الواضح أن صيغة الأمر لم تكن دالة في كل هذه الآيات على الأمر و الطلب في حقيقته و إنما دلت على ما يقترب منه نحو : التهديد و الإنذار و التسخير و التعجيز و الإهانة و الدعاء و القدرة . فالمعين على استخلاص كل هذه الدلالات هي القرائن اللفظية أو المعنوية .

فالأصوليون اختلفوا في دلالة صيغة الأمر على الإباحة و التهديد ، فمنهم من أنكر على اشتراك الصيغة للإباحة و التهديد<sup>7</sup> و منهم من يرى أنها مشتركة بينهما و هي حقيقة في الوجوب مجاز فيما سواها<sup>8</sup>.

و دليل المثبتين على حقيقة الأمر الذي يدل على التهديد . قوله تعالى: ( قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ )<sup>9</sup> ثم أتبع الأمر بتهديد يستوجب الوجوب يقول: ( فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ )<sup>10</sup>.

1 - الإسراء/50.

2 - الدخان/49.

3 - الطور/16.

4 - نوح/28.

5 - البيت من بحر الطويل وهو في ديوانه، ص81، ولسان العرب، تحقيق عبد الله العلايلي ويوسف الخياط، دار الجيل بيروت، ودار لسان العرب بيروت، 1988م، ج11، ص361 مادة ( شلل )

6 - يسين/82 .

7 - المستصفى، ج2، ص63.

8 - الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص369.

9 - النور/54.

10 - النور/54.

و مادام الأمر طلبا سابقا إلى الأفهام، فإن تحديد صيغته يعتمد على شيوع الاستعمال بين الناطقين<sup>1</sup> ، وهي الدلالة الأولى التي تقفز إلى الذهن معلنة عن جهة الأمر ونوعه و حقيقته ؛ فالجهة في النص القرآني هي من الله تعالى إلى عباده . فتكون في أغلبها صيغا حقيقية، لأنها الأسبق على الدلالة المجازية .

### دلالة الأمر بعد الحظر :

تساءل علماء الأصول عن دلالة الأمر بعد الحظر هل تدل على الوجوب أم الإباحة؟ و بعد استقراء نصوص كثيرة من الكتاب و السنة تبين لهم رأيان هما :

**1-الرأي الأول :** والقائل بالوجوب بعد الحظر وهو مذهب بعض المالكية

وبعض الشافعية والحنفية كأبي إسحاق الشيرازي وأبي حامد الاسفراييني والرازي ونقل عن القاضي<sup>2</sup>: ولو كنت من القائلين بالصيغة المطلقة بعد الحظر مجردة على الوجوب<sup>3</sup>.

وصرفهم للأمر بالوجوب يكون عند غياب القرائن و لا يصرف الأمر عن هذا الوجوب إلا بمانع . وهو رافع للحظر و الحظر أعم من الوجوب . ثم إن القاعدة الأصولية هنا تنص على : أن طلب اجتناب المفسدة أهم من جلب المنفعة<sup>4</sup>.

إن التسليم بدلالة الأمر على الوجوب بدليل صيغته لا ينهض دليلا ، إذ تبين أن الصيغة لا تدل وحدها على الإباحة أو الوجوب ، وإنما يتحقق بتظافر القرائن و هذا يتبين من خلال النصوص القرآنية . قال تعالى : ( **فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا**

1 - طاهر سليمان حمودة، المعنى عند الأصوليين، ص72.

2 - هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري أبو بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني،

أو الباقلاني ولد سنة ( 338هـ ) و توفي ببغداد ( 403هـ ) من مصنفاته : إعجاز القرآن، والتمهيد و الإنصاف، والتقريب و الإرشاد، ينظر: وفيات الأعيان، ج4، ص269-270.

3 - بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط1- 1421هـ-2000م، ج2، ص111.

4 - عبد العلي الأنصاري الهندي، فواتح الرحموت، ج1، ص405-406.

المُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ<sup>1</sup>. فالأصل في الأمر الإباحة " ما لم يكن دافع إلى ذلك نحو قتال المشركين الذي يتطلب توفر شروط في ذلك .

أما الرأي الثاني : فإنه يقوم على أن صيغة الأمر بعد الحظر الإباحة بدليل غلبة الاستعمال في النصوص الشرعية. والأعراف السائدة بين الناس .قال تعالى :

( فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ<sup>2</sup> ) ، وقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروا<sup>3</sup>.  
إلا أن غلبة الاستعمال لا يمكن أن يتحكم في الإباحة و الوجوب ، فالغلبة " لا تكون علامة الحقيقة إلا عند وجود الدليل المخالف<sup>4</sup>.

إن الوقوف على الأحكام الشرعية من وجوب وإباحة وندب لا يستند إلى ما تعارف عليه الناس ، بل يستند إلى النصوص الشرعية و ما تحمله من دلالات لفظية ومعنوية مع تحكيم العقل .

فإذا كانت الصيغة تدل على الإباحة الجزئية أو المقيدة ، فإنه لا ينفي كون الصيغة للوجوب<sup>5</sup>. فالإباحة في النصين السابقين دلت عليها القرائن ومنها قرينة السياق و بنية التركيب بالشروط وجوابه: ( فَإِذَا قُضِيَتِ، فَانْتَشِرُوا ... " وكنتم نهيتكم ، ... فادخروا ) .

ثم إن ورود التركيب مقيد بـ ( إذا )<sup>6</sup> ، أفاد النهي والإباحة اللذان قرنا بزمانين؛ الأول محدود وهو وقت صلاة الجمعة، والثاني مفتوح وهو بعد انقضاء الصلاة إذ يصير فيه البيع مباحا.

1- التوبة/5.

2- الجمعة/10.

3- الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، ج2، ص398.

4- رافع بن طه الرفاعي العاني، الأمر عند الأصوليين، دار المحبة دمشق، دار آية بيروت ط1، 2006 م - 2007م ، ص 175.

5- المرجع نفسه، ص185.

6- وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، فيجازى بها على اعتبار سقوط الوقت عنها كأنها حرف شرط. ينظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج2، ص50.

وأما الفاء فقد أضاف علماء الأصول على معانيها النحوية معنى إفادة العلة<sup>1</sup>، وجهة العلة في هذه الآية أن علة الانتشار مرهونة بانقضاء الصلاة، فتكون قد أفادت الترتيب و التعقيب أيضا، أي بعد الصلاة لا قبلها أو أثناءها .

### الأمر و النهي و تداخل دلالتهما :

يرى صاحب الفواتح أن " الأمر إيقاع الفعل ، ولا يكون واقعا إلا مترتب الآثار،

بخلاف النهي، فإنه يقتضي الكف عنه و هو لا يقتضي عدم ترتب الآثار"<sup>2</sup>.  
و بناء على هذا المفهوم فإن الأمر طلب القيام بالفعل المأمور و تكون آثاره واقعة وقوع العين، أما النهي فلا أثر له .

و النهي في جوهره أمر بالكف و الابتعاد و الامتناع ، فيكون الامتناع واجبا و الفعل حراما . يقول تعالى : ( وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْئَ )<sup>3</sup> ، و قوله : ( لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا )<sup>4</sup> و وقوله أيضا : ( وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ )<sup>5</sup>.

فالصيغة التي وردت في النصوص السابقة هي صيغة مضارع سبقت بـ " لا " الناهية فأفادت النهي .

جعل الأصوليون مسائل النهي ودلالاته مقابلة لدلالات الأمر في التحريم و التحليل<sup>6</sup>.  
و جاءت دلالات النهي في سبعة احتمالات ذكرها الأمدي وهي:

1. دلالة التحقير نحو قوله تعالى : ( وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا )<sup>7</sup>

2. دلالة بيان العاقبة نحو قوله تعالى : ( وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ

### الظالمون)<sup>8</sup>.

دلالة الدعاء نحو قوله عليه الصلاة والسلام : ( لَا تَكِلْنَا إِلَىٰ أَنْفُسِنَا )<sup>1</sup>

1 - الأنصاري الهندي، فواتح الرحموت، ج1، ص215-216.

2 - الأنصاري الهندي، فواتح الرحموت، ج1، ص437.

3 - الإسراء/32.

4 - آل عمران/130.

5 - الأنعام/151.

6 - الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص406.

7 - طه/131.

8 - إبراهيم/42.

3. دلالة اليأس نحو قوله تعالى: ( لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ )<sup>2</sup> .
4. دلالة الكراهة نحو قوله تعالى: ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ )<sup>3</sup> .
4. دلالة الإرشاد نحو قوله تعالى: ( لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ )<sup>4</sup> .
5. دلالة التحريم نحو قوله تعالى: ( وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ )<sup>5</sup> .

### دلالة النهي :

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن النهي المطلق المجرد من القرائن يدل على التحريم و ينصرف إلى الوجوه الأخرى كالكراهة بقريئة دالة. و يذهب بعض الأصوليين خلاف ذلك إلى أن النهي المجرد يدل على الكراهة على وجه الحقيقة ويدل على التحريم بقريئة .

فأما أصحاب الرأي الأول انصرفوا إلى قوله تعالى: ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ )<sup>6</sup> . حيث دل النص بصريح اللفظ على النهي على الاعتداء على أموال الغير، وأما في قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ )<sup>7</sup> .

فالتحريم هنا مرتبط بقريئة ، أو أنه تحريم مؤقت ، يزول بزوال الوقت و هو الظهر " من آذان الخطبة إلى وقت الصلاة "<sup>8</sup> . إذ أن اجتماع وقت الصلاة و البيع متنافيان؛ وعلى المؤمنين اختيار الصلاة و ترك البيع لأنه يحرم من جهة أنه إشغال الناس عن واجبه اتجاه ربهم ، وليس تحريماً لذاته .

1 - أخرجه ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2،

1414هـ-1993م، باب الأدعية، ذكر وصف دعوات المكروب رقم 970، ج3، ص250.

2 - التحريم/7.

3 - المائدة/87.

4 - المائدة/101.

5 - البقرة/221.

6 - البقرة/188.

7 - الجمعة/9.

8 - تفسير القرطبي، ج18، ص108.

و الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور من الأخذ بالتحريم المطلق على سبيل الاحتياط، وأن النهي الذي تدعو إليه النصوص من الكتاب والسنة يكون من باب النهي الطبيعي ثم إن صرف المعنى إلى غيره لا يكون إلا بقرائن .

و قد أجمع الصحابة و التابعون على القول بالتحريم، إلا إذا ثبت ما يصرف عنه من دليل في الكتاب أو السنة . فالأمر و النهي متقابلان وقد يلتقيان في أن النهي دل عليه بصيغة الأمر، فأما التقابل من حيث الوجوب و الندب و الإباحة فهي بإزاء دلالات النهي : التحريم و الكراهية و يمكن تمثيلها فيما يلي :

طبيعة الجزاء	النهي	طبيعة الجزاء	الأمر
يعاقب على فعله	التحريم	يثاب على فعله و يعاقب على تركه	1- الوجوب
يعاقب على فعله	الكراهة	يثاب على فعله لا يعاقب على تركه	2- الندب
			3- الإباحة

فالإباحة مطلقة، وقد تدخل في باب الأمر أو النهي إذا تحولت إلى محرمة نحو قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ )<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: الشرط وأحكامه عند الأصوليين .

يعرف أبو حامد الغزالي ( ت 505 هـ ) الشرط بقوله : " هو ما لا يوجد المشروط دونه ولا يلزم أن يوجد عند وجوده "<sup>1</sup>. و بين الأمدى وجوه فساد هذا الحد من وجهين هما :

**الأول :** أن فيه تعريف الشرط بالمشروط ، و المشروط مشتق من الشرط ، فكان أخفى من الشرط ، وتعريف الشيء بما هو أخفى ممتنع .

**الثاني :** أنه يلزم عليه جزء السبب إذا اتحد ، فإنه لا يوجد الحكم دونه ، ولا يلزم من وجود الحكم عند وجوده ، وليس بشرط<sup>2</sup>.

و عرفه القرافي ( ت 684 هـ ) أنه " ما يلزم من عدمه العدم و لا يلزم من وجوده وجود و لا عدم لذاته؛ فاحترز بالقيد الأول من المانع، فإنه لا يلزم من عدمه شيء و بالثاني من السبب، فإنه يلزم من وجوده الوجود .

و بالثالث مقارنة الشرط وجود السبب فيلزم الوجود ، أو وجود المانع فيلزم العدم ، لكن ليس ذلك لذاته ، بل لوجود السبب و المانع .

فالفارق بين الشرط و السبب و المانع تمثل له بالزكاة، فالسبب بلوغ المال النصاب، و الحول شرط، و الدين مانع عند من يراه مانعا .

ميز الأصوليون بين الشروط اللغوية و الشروط العقلية و الشرعية و العادية ، وتوصلوا إلى وضع مراتب الشرط و هي : السبب ، و الشرط ، و المانع .

و جعلوا الشروط اللغوية أسبابا، إذ يرتبط فيه السبب بالمسبب، أو الجواب بالشرط فيلزم من عدم السبب عدمه إلا أن يخلفه سبب آخر<sup>3</sup>، وتتبعوا البنية التحويلية أو الاستبدالية للتراكيب في نحو :

1- إن دخلت الدار فأنت طالق - تعليق الطلاق بشرط .

2- إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا - تعليق مع بيان عدد الطلقات .

1 - الأمدى، الأحكام في أصول الأحكام، ج2، ص513.

2 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

3 - البحر المحيط في أصول الفقه ، ج2 ، ص468 .

3- أنت طالق ثلاثا ← إطلاق الحدث مع بيان عدد الطلقات .

إذ تحولت البنية من الإخبار إلى الإنشاء، ومن التقييد إلى الإطلاق أو ما سماه الزركشي التعليق بدل الإنشاء<sup>1</sup>.

فالشروط اللغوية تمتاز بثلاث خصائص هي: التعويض عنه، والإخلاف و البديل<sup>2</sup>.  
 إذ تخضع الأبنية السابقة لقانون التعويض أو الإخلاف أو البديل على نحو: قول شخص لزوجته: إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا، إذ قيد شرط الطلاق بدخول الدار و علقه به إذ لا طلاق ما لم تدخل الدار ثم أعرض عن ذكر الشرط بإطلاقه: أنت طالق ثلاثا .  
 و يكون إخلاف الشرط في نحو قولك: إن رددت عبدي فلك هذا الدرهم ثم تعطيه قبل أن يرد عليك عبدك . فتخلف الهبة استحقاقه إياه بالإتيان بالعبد .  
 فالشرط اللغوي هو ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود بخلاف الشرط الشرعي الذي يلزم من عدمه العدم في المشروط و لا يلزم من وجوده وجود و لا عدم لذاته<sup>3</sup>.

و بناء على ما سبق فإننا نخرج بجملة من الدلالات التي أفادتها التراكيب السابقة :

1. دلالة السببية؛ إذ أن السبب معلق بالمسبب نحو شرط الطلاق مرهون بدخول الدار أو غيره .
2. دلالة التعليق، إذ يلزم من الدخول طلاق ومن عدمه إلا أن يخلفه سبب آخر كالإنشاء أو تعليق آخر بعد تعليق نحو: إن قرأت الفاتحة فأنت طالق ، وقد يكون التعليق تدرجيا ، إذ أن الطلاق لا يتحقق ما لم تقرأ كل الفاتحة .
3. دلالة الإطلاق نحو: أنت طالق ثلاثا؛ إذ لم يربط الطلاق بسبب ، بل جعله منجزا في الحال .
4. دلالة الحالية ، فالطلاق محقق وواقع في الحال .

1 - البحر المحيط في أصول الفقه ، ج 2 ، ص 469 .

2 - وقد وظف السبكي مصطلح الإبطال بمقابل التعويض عنه الذي وظفه الزركشي ، ومعناه : أن المشروع يبطل شرطية الطهارة و الستارة عند معارضة التعذر . ينظر : الإبهاج في شرح المنهاج، صححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان 1416 هـ - 1996م ج 2 ، ص 159.

3 - الإمام القرافي، الفروق ، تحقيق : عمر حسن القيام ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، ط 1 ، 1424 هـ - 2003م ، ج 1 ، ص 172-175 ، و ينظر ، الإبهاج في شرح المنهاج ، ج 2 ، ص 158 .



5. دلالة الجعلية : أي جعل الطلاق محصورا في دخول الدار .

و بناء على هذه الدلالات فإن الشرط اللغوي لا يرقى إلى الشرط الشرعي ، لأنه سبب و ليس شرطا ، لذلك قال القرافي : " الشروط اللغوية أسباب ، لأنه يلزم من وجودها الوجود و من عدمها عدم ، بخلاف الشروط الشرعية "1.

فإلحاق الشروط اللغوية بالشرط إنما هو من باب المجاز " ذلك أن أغلب وجوه استعمال الشروط اللغوية تكون في أمور سببية عقلية أو شرعية "2.

و يفسر هذا ما ذهب إليه النحاة في باب الشرط و الجزاء حيث ينعنون الأول بالسبب والثاني بالمسبب<sup>3</sup>. و من ثم اختلف في حكم الشرط بين الأصوليين و النحاة ؛ فهل حكمه يرجع إلى الجملة كلها أم إلى الجملة التي تليه ؟

فقد ذهب الإمامان أبو حنيفة و الشافعي إلى رجوعه إلى الكل ، أما النحاة فجعلوه مختصا بالجملة التي تليه؛ فإذا كان مؤخرا اختص بالجملة الأخيرة ، وإن كان مقدما اختص بالجملة الأولى<sup>4</sup>، و لذا فإنهم فصلوا تطبيقيا بين جزأي الشرط .

و البين أن الشرط كل لا يتجزأ. فإذا صرفناه إلى الجزء زاد الدليل على أنه ليس شرطا بل سببا . فبنيات الشرط عند اللغويين لا تتحقق إلا بوجود أدوات الشرط .

### المطلب الخامس: دلالات الشرط عند الأصوليين .

عمق ابن قيم الجوزية ( ت 751 هـ ) الحديث في دلالات الشرط التي أنتجت الروابط التلازمية و هي العوامل عند سيبويه و كثير من النحاة " ومصطلح العوامل أدق و أشمل من مصطلح الروابط؛ ذلك لأن العامل بحد ذاته رابط ، وهو في الوقت نفسه مانح صفات نحوية و دلالية أيضا "5.

1 - القرافي ، شرح تنقيح الفصول ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ط1 ، 1973 م ، ص85 .

2 - سعيد فكرة ، الشرط عند الأصوليين ، رسالة دكتوراه ( مخطوط ) إشراف: محمد محدة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة، معهد الشريعة 1996-1997 م، ص527 .

3 - الشوكاني ، إرشاد الفحول ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، ص134 .

4 - المصدر نفسه، ص135 .

5 - مازن الوعر ، جملة الشرط عند النحاة و الأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي تشومسكي مكتبة لبنان ناشرون ، و الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ط1 ، 1999 م ، ص24 .

و لعلنا نلمس فكرة العمل ضمنيا من خلال الإشارة إلى الجعل و التلازم بين جملتين مفترقتين في الأصل .

هذه الروابط - كما سماها ابن القيم - كونت مع التركيب أربعة أقسام ذات دلالات مختلفة هي :

**1- القسم الأول :** ونطلق عليه الوجوب التلازمي المطلق و يندرج تحته أربعة أنواع من الدلالة هي كما يلي :<sup>1</sup>

1. ثبوت و ثبوت نحو : ( إن اتقيت الله أفلحت ) .
2. نفي ونفي نحو : ( إن لم تتق الله لم تفلح ) .
3. ثبوت ونفي نحو : ( إن أطعت الله لم تخب ) .
4. نفي و ثبوت نحو : ( إن لم تطع الله خسرت ) .

**2- القسم الثاني :** و يصفه ابن القيم بأداة ( لما ) الدائرة بين الأقسام الأربعة في اختلاف وظيفتها من الاسمية إلى الحرفية. ودلالاتها الزمنية من الماضي إلى المستقبل . و يبدو أن صورة الشرط عند ابن القيم تنتقل بين طرفي نقيض من الإيجاب إلى السلب أو من السلب إلى الإيجاب، فتنحول فيه وظيفة الروابط من الاسم إلى الحرف ، وقيمة الزمن من الماضي إلى المستقبل .

في حين نجد سيبويه ينظر إلى صورة الشرط نظرة أحادية لا تخدم دلالاته إلا من زاوية ضيقة فـ ( لما ) حرف عنده<sup>2</sup>. وأما الربط فإنه يتم بين :

- 1- ثبوت و ثبوت نحو : ( لما قام أكرمه )
- 2- نفي ونفي ، نحو : ( لما لم يقم لم أكرمه )
- 3- نفي و ثبوت ، نحو ( لما لم يقم أكرمه )
- 4- ثبوت ونفي ، نحو ( لما قام لم أكرمه )

**3- القسم الثالث :** تلازم امتناع لامتناع ، ويكون بالأداة ( لو ) التي تجزم في الماضي نحو : ( لو أسلم الكافر نجا )<sup>1</sup> ومن الوظائف التركيبية الدلالية لـ ( لو ) أنها تقوم

1 - بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان ، ج 1 ، ص 43-44 .

2 - المصدر نفسه، ج 1، ص 44.

بتغيير وضع الإثبات و النفي إذ أنها تثبت المنفي ، وتنفي المثبت فهي بمثابة الإشارة السالبة في المعادلة ،  $( - ) \times ( - ) = ( + )$  ، أو  $( - ) = ( + )$  ، فكذلك ( لو ) في مثل قولنا : ( لو لم يخف الله لم يعصه ) إثبات المنفيين و في ( لو لم يكن زوجا لورث ) حيث اثبت النفي و نفي المثبت.

**4-القسم الرابع** : تلازم امتناع لوجود و تحققه أداة الشرط ( لولا ) نحو: (لولا أن هدانا الله لضللنا ) .

و الواضح أن ابن القيم الجوزية قد وضع الشرط في ثنائية جدلية هي النفي و الإثبات كانت مبدأ هاما من مبادئ أصول الفقه . وتستمر هذه الجدلية في تمثيل الأساس النحوي الذي صار منطلقا تأسيسيا للدراسة الدلالية الأصولية.

و أما الزركشي ( ت 794 هـ ) فإنه لم يخرج عن الاتجاه الذي رسمه ابن القيم ، فهو يفرق بين دلالة ( إن ) و ( إذا ) إذ عد ( إن ) أم الأدوات ، فهي لا تخرج عن الشرط و هي مختصة به<sup>2</sup> ، وهي تدخل على المحتمل بخلاف ( إذا ) التي تدخل على المحقق و المحتمل<sup>3</sup> نحو : أنت طالق إذا أحمر البسر وإن دخلت الدار، فالطلاق الأول محقق والثاني محتمل، ومن الأحكام الدلالية التي أفادتها هاتين الأدوات :

- 1- حكم دلالة الاحتمال ← احتمال الوقوع  
 احتمال العدم  
 2- حكم دلالة التحقق ← ثبوت الوقوع.

أما ( ما ، ومن ، وأين ) فإن الرازي يرى أنها تدل على العموم بخلاف بعض الأصوليين الذين يرون أنها تدل على معان عديدة<sup>4</sup> و جعل لها قيدان هما :

**1- القيد الأول** : أن تكون دلالة الفعل صالحة لكل فرد .

1 - بدائع الفوائد، ج2، ص44.

2 - البحر المحيط في أصول الفقه، ج2، ص469.

3 - الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1412هـ - 1992م، ج3، ص58.

4 - والذي ذهب إليه هؤلاء أن هذه الأدوات تدل على العموم أو الخصوص أو اشتراكها فيهما. المحصول في علم أصول الفقه، ج2، ص317.

2- القيد الثاني : ألا يكون الفعل المسند إليها لواحد<sup>1</sup> .

و يبقى الإبهام و العموم صفات تميز معظم أسماء الشرط و أدواته نحو : أين ، أيان ، ومتى، حيث ، كيفما . أما ( أي ) فإنها تجمع بين الاستفهام والشرط .  
تحقق للأصوليين تنوع الدلالات التي بينها من خلال النص الشرعي بالوقوف على ضوابطه المتعددة وقد حدد الزركشي من خلال استقراء أحكام الشرط المتعلق بأدواته أربع دلالات هي :

1. ثبوت الجزاء مع ثبوت الشرط .
2. عدم الجزاء عند عدم الشرط .
3. دلالة النطق على الأول .
4. دلالة النطق على الثاني<sup>2</sup> .

و من هذا المنظور الذي وضع فيه الأصوليون دراستهم لتكوين ما في نص شرعي نتبين ما يلي :

- 1- الرؤية المتكاملة لعلماء الأصول عند دراسة نص ما، هذه الرؤية تأسست على أحكام النحو الوظيفي ، مع ضوابط الأحكام الأصولية .
- 2- البعد المقاصدي للحكمين النحوي والشرعي؛ إذ اتخذوا من النحو وسيلة للوصول إلى الأشكال الواقعة للغة .
- 3- الاهتمام بالمبحث الدلالي ، حيث درسوا بعمق مسائل الدلالة و توسعوا فيها ، وأتوا بالجديد أفادت منه اللسانيات الحديثة .

1 - البحر المحيط، ج3، ص75، وينظر أصول السرخسي، حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة بيروت، لبنان، ج1، ص155.

2 - البحر المحيط، ج3، ص122.







